

الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية؛ على الصعيدين الإقليمي
والدولي (2002-2019م)

**The Functional Role of Turkish Foreign Policy at
Regional and International Level (2002-2019)**

إعداد

علي حسين علي عبد الصالح يحيى

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

شباط، 2020

تفويض

أنا علي حسين علي عبد الصالح يحيى، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: علي حسين علي عبد الصالح يحيى.

التاريخ: 2020 / 02 / 02.

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية؛ على الصعيدين

الإقليمي والدولي (2002-2019م).

للباحث: علي حسين علي عبد الصالح يحيى.

وأجيزت بتاريخ: 01 / 02 / 2020.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع	جهة العمل	الصفة	الاسم
	جامعة الشرق الأوسط	رئيساً ومشرفاً	أ. د عبدالقادر محمد فهمي الطائي
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً داخلياً	د. ريماء لطفى أبو حميدان
	الجامعة الهاشمية	عضواً خارجياً	أ. د جمال عبدالكريم الشلبي

الشكر والتقدير

في البداية ...

أحمد الله كثيراً الذي وفقني في مشواري التعليمي ... واوصلني إلى هذه المنزلة التعليمية ... وساعدني بهدايته لإنجاز هذه الدراسة المتواضعة...

ومن هنا وجب علي ان ادون كلمات الشكر لكل من ساهم في تعليمي من المرحلة الابتدائية إلى هذه المنزلة التعليمية...

أسجل شكري وتقديري للأستاذ الدكتور/ عبدالقادر محمد الطائي ... الذي كان الداعم والنبيراس المنير والمرشد والموجه لإنجاز هذا العمل المتواضع ...

كما وجب علي شكر كافة الزملاء الذين كانوا لي السند والعون طيلة هذه الفترة.

الباحث

الإهداء

أهدي تخرجي إلى من جرع الكأس فارغاً ...

ليستقيني قطرة حب... إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم... إلى روح المرحوم

أبي حسين علي عبد الصالح ...

وإلى الحنان ورمز المحبة وبلسم الشفاء والدتي الحبيبة إلى القلوب الطاهرة والعريزة ورياحين حياتي

أخوتي واخواتي وزوجتي... وأصدقائي...

الباحث

فهرس المحتويات

أ.....	العنوان
ب.....	تقويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	الشكر والتقدير
ه.....	الإهداء
ه.....	فهرس المحتويات
ح.....	الملخص باللغة العربية
ط.....	الملخص باللغة الإنجليزية

الفصل الأول: الإطار العام

2.....	المبحث الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
2.....	المقدمة
4.....	مشكلة الدراسة
4.....	أهداف الدراسة
5.....	أهمية الدراسة
6.....	أسئلة الدراسة
6.....	فرضية الدراسة
6.....	حدود الدراسة
7.....	مصطلحات الدراسة
9.....	المبحث الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة
9.....	أولاً: الأدب النظري
13.....	ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة
16.....	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
17.....	المبحث الثالث: منهجية الدراسة

الفصل الثاني: مفهوم السياسة الخارجية ودورها الوظيفي

21.....	المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية
26.....	المبحث الثاني: مفهوم الدور الوظيفي

الفصل الثالث: السياسة الخارجية التركية ودورها الوظيفي على الصعيد الإقليمي

- المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية حيال إيران 33
- المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية حيال "إسرائيل" 40
- المبحث الثالث: سياسة تركيا الخارجية حيال الاتحاد الأوروبي 50

الفصل الرابع: الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيد الدولي

- المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا 64
- المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 76

الفصل الخامس: الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

- أولاً: الخاتمة 92
- ثانياً: الاستنتاجات 95
- ثالثاً: التوصيات 97
- المصادر والمراجع 98

الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية؛ على الصعيدين الإقليمي والدولي (2002-2019م)

إعداد

علي حسين علي

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر الطائي

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوار الجديدة التي اضطلعت بها السياسة الخارجية التركية، وذلك تبعاً للتغيرات على المستويين الإقليمي والدولي. ودارت مشكلة الدراسة حول تحديد طبيعة الدور الذي تقوم به الجمهورية التركية، إقليمياً، ودولياً. ومعرفة المتغيرات الدولية المؤثرة عليه.

استندت الدراسة إلى فرضية رئيسية مفادها: أن متغيرات البيئتين الإقليمية والدولية، فضلاً عن مؤثرات بيئتها الداخلية، فرضت على السلوك السياسي الخارجي لتركيا القيام بوظيفة جديدة تتناسب مع معطيات هذه المتغيرات ومخرجاتها وبما يعمل على تحقيق أهدافها ومكانتها إقليمياً ودولياً. وطرحت الدراسة تساؤلات عدّة أهمها التساؤل حول ماهية البعدين الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية.

خلصت الدراسة إلى نتائج عدّة أهمها أنه كان للتحوّلات على المستوى الدولي، وتحديدًا متغيّر نهاية الحرب الباردة، وبالتالي نهاية التحالفات الجامدة، الأثر الأكبر في دفع السياسة التركيّة باتجاه التحوّل وتجديد أدوارها؛ وذلك مع إدراك صانع القرار أن الاستمرار بمنطق تحالفات الحرب الباردة، سيفقد السياسة التركيّة فعاليتها ويؤدي إلى خسارتها ساحات التأثير الدولي. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة عريباً من المواقف التركية المتغيرة على الصعيد الدولي والإقليمي، وخصوصاً الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وتوظيف ذلك لخدمة القضايا العربية على الصعيد الدولي، وفي مقدمتها القضية العربية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الدور الوظيفي، السياسة الخارجية، المتغيرات الدولية.

The Functional Role of Turkish Foreign Policy at Regional and International Level (2002-2019)

Prepared by:

Ali Hussein Ali

Supervised By:

Prof. Abdulqader Altaie

Abstract

The study aimed to identify the new roles played by Turkish foreign policy, depending on changes at the regional and international levels. The problem of the study revolved around determining the nature of the role played by the Turkish Republic, regionally and internationally. And knowing the international variables affecting it.

The study was based on a main hypothesis that: the variables of the regional and international environments, as well as the influences of its internal environment, imposed on Turkey's external political behavior to carry out a new function commensurate with the data of these variables and their outputs in a manner that works to achieve its goals and position regionally and internationally. The study raised several questions, the most important of which is the question of what is the regional and international dimensions of Turkish foreign policy.

The study concluded several findings, the most important of which was that the changes at the international level, specifically the variable of the end of the Cold War, and thus the end of rigid alliances, had the greatest impact in pushing Turkish policy towards transformation and renewing its roles; with the decision maker realizing that continuing with the logic of Cold War alliances, he would lose Turkish policy Its effectiveness and its loss leads to international influence arenas. The study recommended the necessity of making Arab use of the changing Turkish positions at the international and regional levels, especially the differences with the United States of America and "Israel" and employing that to serve Arab issues at the international level, particularly the Arab-Palestinian issue.

Keywords: The Functional Role, Foreign Policy, International Variables.

الفصل الأول الإطار العام

الفصل الأول

الإطار العام

المبحث الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها من سنوات الحرب الباردة بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، عملت السياسة الخارجية التركية على لعب دور وظيفي ضمن معادلة الصراع والتنافس الدولي، إلا أن سقوط جدار برلين سنة 1989م، وتفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991م فرض على السياسة الخارجية التركية دوراً وظيفياً جديداً ومفيداً، قامت به على أكمل وجه، على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلاً عن أدوارها الإقليمية في الأزمات الدولية المستجدة، ودورها الدولي في مواجهة فاعلين رئيسيين مثل روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية.

لذا فقد فرضت ظروف البيئتين الإقليمية والدولية، فضلاً عن ضغوط البيئة الداخلية خطوياً لا يمكن تجاهلها في العمل على تغيير مسارات سياستها الخارجية حيال الدائرتين الإقليمية والدولية، وذلك من خلال إعادة النظر في تأسيس علاقات وطيدة مع دول الجوار، ومراجعة سياستها الخارجية مع القوى الدولية المؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية. وجاءت هذه السياسة مغايرة لما كانت عليه قبل الحرب الباردة، فحاولت الاستفادة من حالة المرونة في التحالفات الدولية، ومن الصراع الدائر بين الدول العظمى، وحاولت تمديد نفوذها على مستوى إقليم الشرق الأوسط، وفرض واقع جيوسياسي جديد فيها، تكون فيه تركيا دولة مركزية، وليست دولة

طرفية، لذا قررت أن تحتل مكانة جديدة في محيطها الإقليمي، من خلال القيام بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في المنطقة.

كما استغلت تركيا أيضاً بعض نقاط الضعف ومنها حالة فراغ القوى في المنطقة، وما صاحبها من فوضى وعدم استقرار. واتجهت سياسة تركيا نحو تحسين علاقاتها الإقليمية والدولية، في إطار استراتيجية "تصفير المشكلات"، عبر القيام بالعديد من الزيارات للتداول والتشاور لإبرام الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار لمحاولة الوصول إلى حل تلك النزاعات الدائرة في المنطقة، حيث رأت أنه لا بد أن يكون لها دور في فض هذه النزاعات؛ فهي تقع بين آسيا وأوروبا، لذلك سعت إلى خلق حالة من التوازن الجديد بين الديمقراطية، والأمن، والحرية، وإقامة علاقات مبنية على الثقة، واتباع سياسة متعددة الأبعاد والمسارات تحتفظ تركيا بموجبها بعلاقات حيوية مع مختلف القوى العالمية.

جاء هذا النشاط الملحوظ خلال فترة وجيزة، فقد حققت تركيا الكثير من الإنجازات السياسية والاقتصادية، عبر توجيه سياستها الخارجية نحو دول الجوار الإقليمي؛ فأصبحت تركيا عضواً مراقباً لدى الاتحاد الإفريقي، كما كان لها دور في حوار استراتيجي مع جامعة الدول العربية. وبعد أن قوبل طلبها بدخول الاتحاد الأوروبي بالرفض رغم توسيع الاتحاد أصبحت تركيا اليوم قوة شبه موازية لأكبر دول الاتحاد الأوروبي.

مما سبق، يتضح أن تركيا مؤهلة إلى أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في محاولة تطوير العلاقات مع دول الجوار الإقليمي، وقد أصبحت الحاجة الآن ملحة أكثر من أي وقت مضى لامتلاك فهم أعمق لهذا البلد، لا سيما على مستوى صنع القرار السياسي ومخرجاته، ومعرفة أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط؛ فمنذ انتهاء الحرب الباردة، بعد

انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1991م، تحاول تركيا جاهدة البحث عن دور إقليمي فعّال في المنطقة، وتنشيط هذا الدور في البيئة الإقليمية المحيطة بها، والتأثير أيضاً في الصراعات المحيطة بها في دول الجوار، وأن تكون وسيطاً مقبولاً عربياً ودولياً في الصراعات والنزاعات، ولكي تكون تركيا الجديدة فاعلة ومؤثرة في منطقة الشرق الأوسط حولت نفسها كراعية للسلام في دول إقليمية ودولية.

مشكلة الدراسة

عرفت السياسة الخارجية التركية تحولات بارزة خلال العقدين الأخيرين، على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكانت السياسة الخارجية التركية قد ارتبطت طوال فترة الحرب الباردة بممارسة دور وظيفي حيال الاتحاد السوفيتي، وتموضعها ضمن الحلف الأطلسي، مع انصرافها عن ممارسة أدوار فعّالة على مستوى محيطها، وتحديداً المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط. إلا أن التحولات الدولية التي تراكمت مع نهاية مرحلة الحرب الباردة، دفعت الدولة التركية إلى ممارسة أدوار ووظائف جديدة على صعيد سياستها الخارجية، وسرعان ما برز التحول في هذه الأدوار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي إشكالية لم تعدها تركيا من قبل. وعلى هذا، تسعى هذه الدراسة للكشف عن طبيعة وأبعاد هذه الأدوار والوظائف الجديدة، وتقديم التفسيرات لها، ورصد تأثيرها على المعادلات الإقليمية والدولية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

1. معرفة الدور الوظيفي الذي تضطلع به السياسة الخارجية التركية.
2. معرفة مضامين السياسة الخارجية التركية على الصعيد الإقليمي.

3. معرفة البعد الدولي للسياسة الخارجية التركية.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

جاءت أهمية هذه الدراسة نتيجة التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في المنطقة في السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ سنة 2002م، والتي توجهت خلالها تركيا إلى سياسة الحوار والمفاوضات مع دول الجوار للحفاظ على مصالحها، كما أن التطرق إلى هذا الموضوع كان بسبب الدور الذي لعبته في التحولات الإقليمية والدولية.

كما تكمن أهمية الدراسة في محاولة استشراف مستقبل تركيا خاصة بعد المكانة التي وصلت إليها كعنصر فاعل في تغيير مجرى الأحداث في المنطقة، ودراسة العلاقات التي تربطها بدول الجوار كإيران وسوريا، والوقوف على التأثير الدولي الذي تلعبه من خلال علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

الأهمية العملية

جاءت أهمية هذه الدراسة لمعرفة عمق العلاقات بين تركيا ودول الجوار، ومدى مساهمتها في إيجاد حلول ومقترحات لتسوية النزاعات وتحقيق السلام في المنطقة، ومحاولة البحث في مختلف الأساليب التي اعتمدها تركيا في سبيل تحقيق دور إقليمي رائد في المنطقة والعالم، وبالتالي تزويد صانعي القرار في الدول العربية بمعرفة تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة إزاء السياسة التركية.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما طبيعة الدور الوظيفي الذي تضطلع به السياسة الخارجية التركية؟
2. ما البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية؟
3. ما البعد الدولي للسياسة الخارجية التركية؟

فرضية الدراسة

تتعلق الدراسة من فرضية مفادها: أن متغيرات البيئتين الإقليمية والدولية فضلا عن مؤثرات بيئتها الداخلية فرضت على السلوك السياسي الخارجي لتركيا القيام بوظيفة جديدة تتناسب مع معطيات هذه المتغيرات ومخرجاتها وبما يعمل على تحقيق أهدافها ومكانتها إقليميا ودوليا.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2002 إلى 2018 وهي الفترة التي شهدت عدة تحولات وتغيرات على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية، وأثرت بشكل مباشر على توجهات السياسة الخارجية التركية من خلال علاقاتها بالاتحاد الأوروبي وإيران وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

الحدود المكانية: على صعيد الحدود المكانية تهتم الدراسة بالمحيط الإقليمي لتركيا المتمثل في دول الجوار: إيران، وسوريا، والاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، والمحيط الدولي المتمثل في: روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية.

مصطلحات الدراسة

الدور: (Role)

اصطلاحاً:

● عرّف بروس بيرل (Bruce Pearl) الدور بأنه قائمة أو دليل سلوك مميز، أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية (Benes, 2011: 1-2).

● عرّف كال هولستي (Kal Holsti) الدور بأنه: تعريفات ومفهوم صناع القرار للأنواع العامة الشاملة للقرارات والالتزامات والقواعد والأسس والسلوكيات التي تكون صادرة عن دولهم، والوظائف التي يجب على كل دولة أن تفعلها وتؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو الإقليمي. (Holsti, 1970: 236).

● عرّف ستيفن ولكر (Steven Walker) الدور بأنه مجموعة تصوّرات مهندسي السياسات الخارجية لعناصر دولهم في النظام الدولي (صبري، 2013: 2).

الوظيفة (Function):

اصطلاحاً:

النشاط الذي تؤديه العناصر داخل النظام والبناء المجتمعي، وهو مرتبط بمدى التشابك والتفاعل بين النظم التي تؤلف المجتمع ككل، ونصيب كل منها ضمن هذا المجتمع. (أحمد، 1996: 21).

إجرائياً:

الأنشطة التي تؤديها السياسة الخارجية التركيبية داخل النظام الدولي.

السياسة الخارجية: (Foreign Policy)

اصطلاحاً:

يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الإقليمي والدولي (النعيمة، 2009: 33).

إجرائياً:

برنامج العلم العلني الذي يختاره المسؤولون الأتراك على صعيد تفاعل بلادهم مع الوحدات الدولية الأخرى، بغرض تحقيق وضمان مصالحها.

المبحث الثاني الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات مهمة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، فقد ظهرت تصورات جديدة حول ما يجب على تركيا أن تفعله، وما يجب عليها أن تغيره، كل ذلك انطلاقاً من أفكار ونظريات سياستها الخارجية، وهذا الأمر يركز على البراجماتية التركية الجديدة البارزة على الساحة. وقد بدأت هذه التحولات بالتزامن مع الأحداث الحاصلة في منظمة الشرق الأوسط التي جعلت تركيا دائرة مهمة في هذه المنطقة. من هنا غيرت تركيا توجهاتها لكي تؤكد وجودها بفاعلية، وذلك بحسب محدداتها الداخلية والخارجية وهو ما تحاول هذه الدراسة الوقوف عليه.

سعت تركيا لتعزيز علاقتها مع دول الجوار، بما في ذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي كانت العلاقات معها قد تراجعت في أعقاب ثورة العام 1979م في إيران، إلا أن التوجه التركي الجديد اتجه نحو تعزيز العلاقات على مختلف الصُّعد، وتحديداً على الصعيد الاقتصادي، فتأسس مجلس الأعمال التركي - الإيراني عام 2001م، وازداد حجم التبادل التجاري مع إيران ووصل إلى حدود العشرة مليارات دولار في عام 2010، وواصل ارتفاعه حتى وصل (21.9) مليار عام 2012م، قبل أن يبدأ في التراجع بفعل تراجع أسعار النفط والعقوبات الأمريكية، ويستقر في عام 2018 عند حدود العشرة مليارات من جديد، في حين أعرب رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، نائل أولباك، عن رغبة بلاده في رفع حجم التبادل التجاري مع إيران إلى ثلاثين مليار دولار (العربي الجديد، 2019/11/18). وقد برز مدى وثوق العلاقات بين البلدين عندما

رفضت تركيا الامتثال للعقوبات الأمريكية على إيران بعد فرضها عام 2018م. وبالرغم من وجود خلافات على المستوى الاستراتيجي بين البلدين أبرزها تحالف تركيا مع الغرب المتجسد في عضويتها بحلف الناتو، وكذلك علاقتها المتقدمة مع "إسرائيل"، إلا أن الرؤية التركية تبلورت تجاه إيران من قاعدة أن المصلحة المشتركة تقتضي التعاون وليس المجابهة.

وفيما يتعلق بالعلاقة مع سوريا، فقد استمر مسار تحسّن العلاقات بين البلدين منذ توقيع "اتفاقية أضنة" للأمن الحدودي بين البلدين عام 1998م، ومن ثم قامت تركيا بدور الوسيط بين سوريا و"إسرائيل" ورعت عملية المفاوضات الثنائية السريّة بينهما. على الصعيد الاقتصادي، توصل البلدان في عام 2009م إلى توقيع اتفاقية تجارة حرّة ساهمت في رفع حجم التبادل التجاري، قبل أن تتوقف عام 2011م إثر الخلاف بين البلدين بعد اندلاع أحداث الأزمة في سوريا ذلك العام. (محفوظ، 2012: 311).

وفيما يتصل بالعلاقات الإسرائيلية التركية التي تأسست سنة 1949م، فقد شهدت تطوراً كبيراً كذلك؛ إذ حققت حكومتا البلدين تعاوناً مهماً في المجالات العسكرية والاقتصاديّة، ويتفق البلدان حول كثير من الاهتمامات والقضايا المشتركة وخاصة القضايا التي تخص الاستقرار في الشرق الأوسط، وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2018م إلى نحو الأربعة مليارات دولار. ومع ذلك يمر الحوار الدبلوماسي بين البلدين ببعض التوترات، كما حدث بعد التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء التركي رجب الطيب أردوغان بعد الهجوم على غزة عام 2009م، وكذلك حادثة أسطول الحرية (محفوظ، 2012: 331).

وكان الدور الوظيفي قد برز لتركيا منذ عهد سلفها الدولة العثمانية، عندما ظهرت مسألة الرجل المريض، التي كان جوهرها تفكير القوى الأوروبية في كيفية الحيلولة دون توسّع روسيا على

حساب الدولة العثمانية المتراجعة والمرشحة للانهايار. وبعد الحرب العالمية الثانية، ومع بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتبلور استراتيجية الولايات المتحدة في احتواء الاتحاد السوفيتي تجدد الدور الوظيفي لتركيا، وهذه المرة أصبحت الوظيفية هي الحيلولة دون توسع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي ومنع تمدده نحو منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط، وتبلور هذا الدور في إطار ما عرف بمبدأ الرئيس الأمريكي هاري ترومان، الذي يؤكد على ضرورة احتواء الاتحاد السوفيتي وإعاقة تمدده، وبناء عليه جاء انضمام تركيا عام 1952م لحلف الناتو (محفوض، 2012: 227).

وبعد نهاية الحرب الباردة تراجعت أهمية هذا الدور ما دفع تركيا بدايةً إلى العمل على تعزيز علاقاتها أكثر فأكثر مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة من الناحية العسكرية، حيث استمرت قاعدة إنجريك التركية مقراً للسرب التاسع والثلاثين للقوة الجوية الأمريكية، وهي القاعدة التي استخدمها سلاح الجو الأمريكي في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية بعد تشكيل التحالف الدولي لمجابهته عام 2014م، إضافة إلى استمرارها في عقد صفقات شراء السلاح الأمريكي.

وكان من أهم دوافع تركيا في محاولتها تعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة هو الأمل بأن تقوم الأخيرة بدعمها في مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي، فأملت بأن تمارس ضغطاً على العواصم الأوروبية المعارضة لانضمامها. ولكن وبعد عملية توسعة الاتحاد الأوروبي عام 2004م وعدم شمولها تركيا، ومع استمرار الاعتراض الأوروبي بدأت تركيا في تجاوز هذا المسعى، والاتجاه نحو تعزيز جهودها في توجهات استراتيجية أخرى.

وبالرغم من حرص التركي على تعزيز مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن التوترات ظلّت مستمرة بين أمريكا وتركيا؛ فظلت التصريحات الواردة على لسان بعض

المسؤولين الأمريكيين تتكرر فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضية الكردية، إضافة إلى التلويح الأمريكي المستمر بإمكانية الاعتراف بإبادة الأرمن، وهو ما تمّ فعلاً في تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2019م، حين اعترف مجلس النواب الأمريكي بالإبادة الأرمنية بالأغلبية، وذلك بعد تصاعد الخلافات بين البلدين، وبالخصوص بعد شراء تركيا منظومة الأسلحة الدفاعية الروسية (S-400)، وكذلك بعد المضي في عملية "تبع السلام" ضد الأكراد في سوريا.

وبالرغم مما يطغى على السطح من خلافات بين تركيا من جهة، والولايات المتحدة والغرب عموماً من جهة أخرى، إلا أنها لا ترقى إلى درجة العداء أو القطيعة، وذلك بحكم استمرارية الدور الوظيفي التركي وتجده؛ حيث يبرز دور تركيا كبلد مهم بحكم موقعه الحيوي والاستراتيجي بين آسيا وأوروبا، وهي كذلك قادرة على القيام بأدوار مؤثرة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط في مواجهة منافسي الولايات المتحدة، وبالتحديد روسيا وإيران والصين. وعلى الرغم من ذلك فإن الغرب حريص على عدم تحوّل تركيا إلى قوّة مؤثرة وإبقاء الدور التركي ضمن سقف حدود الدور الوظيفي. أما فيما يتعلق بالعلاقة مع روسيا، وبعد نهاية الحرب الباردة، ونهاية ما ارتبط بها من دور تركي وظيفي تمثل في تشكيل حاجز لصد التمدد السوفيتي، بدأت تتبلور علاقة جديدة بين الدولتين، واتجهت هذا العلاقة إلى التقارب تدريجياً وذلك بالتزامن مع زيادة الإشكالات والتباعد بين تركيا والغرب، وقد ساهم مسار أحداث الأزمة السورية، وتوجه تركيا نحو العمل المشترك مع روسيا لتسوية الأزمة، وبشكل خاص منذ نهاية العام 2016م، بتعزيز العلاقات بينهما، إلا أن وجود تركيا في حلف الناتو وعلاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية تبقى عائقاً أمام التقدم مزيداً في هذا العلاقات.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة

الدراسات العربية

دراسة الكفارنة، أحمد عارف ارحيل (2018): الخيارات الاستراتيجية لتركيا؛ إقليمياً ودولياً. هدفت الدراسة للتعرف إلى طبيعة الدور التركي الجديد بعد غياب وعزلة عن العالم العربي والإسلامي منذ سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا. وتوضيح طبيعة السياسة الخارجية الجديدة في ظلّ الأوضاع المضطربة في دول الجوار العربي. وافترضت الدراسة وجود العديد من التحديات، الداخلية والخارجية التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة، ما أدى إلى تغيير واضح في نهج السياسة الخارجية التركية. وتناولت الدراسة التطلعات الاستراتيجية الجديدة التي برزت بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002م، وبالذات في فترة ما سمي بـ "الربيع العربي". وخلصت إلى أن تركيا تحوّلت بفضل هذه الرؤى الاستراتيجية الجديدة إلى نقطة جذب واستقطاب للعديد من الدول والشعوب، سواء من دول الجوار أو غيرها.

دراسة سبع، عبد الكريم (2016): الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدوافع التي تنطلق منها تركيا في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً في الفترة الممتدة من عام 2002-2014م. وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي تقف خلف تنامي الدور التركي منذ عام 2002م، وأهمها: طبيعة النخب السياسية التي وصلت إلى الحكم، والتي كانت لها رؤية جديدة لدور تركيا، وخصوصاً في الشرق الأوسط، والتي تجسدت في إطار ما عرف بـ "العثمانية الجديدة". وقد تحكمت في ذلك مجموعة من المحددات الرئيسية التي عملت هذه النخب على استغلالها وهي: المحددات الجغرافية، والحضارية، إضافة إلى المحددات السياسية والاقتصادية.

دراسة صوفية بو علي، ووفاء طولبية (2016): الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطبيعة الجيوسياسية لتركيا، وتحليل طبيعة ودور السياسة التركية تجاه الجوار الإقليمي، وبيان أهم التحديات التي تواجه هذا الدور. تطرقت الدراسة إلى الفضاء الجغرافي- السياسي للجمهورية التركية، مع ربطه بتوجهاتها السياسة الخارجية. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة التركية جاءت لتتلاءم مع المتغيرات الإقليمية والدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وأنها استطاعت تحقيق دور إقليمي رائد لتركيا.

دراسة نوفل، أحمد سعيد، وآخرون (2016): أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي.

تناولت الدراسة أسباب السياسة الخارجية التركية، وتحولاتها، مع التركيز على انعكاساتها على العلاقات العربية التركية، وتناولت بالتحديد التحول عن التماهي مع السياسة الغربية. ورأت الدراسة أن السياسة التركية واجهت أزمات عدّة منذ العام 2011م إثر اندلاع الاضطرابات في عدد من الدول العربية، والتي رأت فيها تركيا فرصةً في حينه ما دفعها للتورط فيها والتحول عن مبادئ عدم التدخل واستراتيجية تصفير المشكلات. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة تحقيق التوازن في علاقات تركيا على المستويين الإقليمي والدولي.

الدراسات الأجنبية

Tucci, Natalie (2013): The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East.

دراسة ناتالي، توكي (2013): أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التركي على مستوى إقليم الشرق الأوسط. وبينت أن سياسة تركيا الخارجية حققت تحولاً مهماً أثر على مجمل السياسات في إقليم الشرق الأوسط، وذلك تحديداً بعد مرحلة الحرب الباردة، فقد كان النشاط التركي قبل ذلك محدوداً على مستوى الإقليم. وانعكست فعالية السياسة التركية على مختلف الملفات؛ بدءاً من القضية الفلسطينية، إلى النزاعات الداخلية في لبنان والعراق، وحتى الملف النووي الإيراني. وعلى المستوى الاقتصادي أيضاً، برزت اتفاقات التعاون التي عقدها تركيا في حكومات دول عربية مثل لبنان وسوريا والأردن.

Kirişci, Kemal (2009): The transformation of Turkish foreign policy: The rise of the trading state.

دراسة كيرشجي، كمال (2009): تحوّل السياسة الخارجية التركية: صعود الدولة التجارية.

تناولت الدراسة تحولات السياسة الخارجية التركيّة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويرى الباحث أن تركيا قد تحوّلت من "دولة محاربة فيما بعد الحرب الباردة"، تعتمد على القوة الخشنة، إلى قوة ناعمة تعتمد حساباتها الخارجية بالأساس على الأبعاد الاقتصادية والتجارية، لتصبح أقرب إلى ما اصطلح عليه باسم "الدولة التجارية". وهنا يشير على سبيل المثال إلى التحوّل من شن الحملات العسكريّة على الأكراد في شمال العراق خلال عقد التسعينيات إلى بناء علاقات اقتصادية مع إقليم كردستان-العراق بعد العام 2003، إضافة إلى التوجه العام نحو عقد التسويات

مع دول كانت قد شهدت خلافات حادة معها، مثل: أرمينيا، وقبرص، واليونان. ويستند الباحث في مقارنته إلى أطروحة "ريتشارد روز كرانس" عن "الدولة التجارية"، وأطروحة "روبرت بوتنام" عن "الدبلوماسية ثنائية المستوى"، وذلك للكشف عن مدى تأثير الاعتبارات الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجية التركية.

Larrabee, Stephen, and Lesser, Ian (2003): Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty.

دراسة ستيفان، لارابي، وليزر لان، 2003: السياسة الخارجية التركية في عصر الاحتمية. تبحث الدراسة في تحولات الاستراتيجيات ومواقف السياسة الخارجية التركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما صحب المرحلة الجديدة من فقدان تركيا دور الحاجز أمام التمدد السوفيتي، و بروز حالة المرونة في التحالفات الدولية. ويخلص الباحثان إلى أن تركيا قد اتجهت أكثر فأكثر إلى الابتعاد عن ممارسة دور ضمن إطار التحالف مع أوروبا والغرب، والاتجاه لبناء وصياغة دور وطني خاص بها، وذلك عبر التوجه نحو إرساء سياسات خارجية، إقليمية ودولية، مستقلة. ويشير الباحثان إلى أن هذه التوجهات الجديدة جاءت متزامنة مع صعود الإسلاميين إلى الحكم وزيادة مستويات "الأسلمة" في السياسات الداخلية والخارجية، بما في ذلك الاتجاه نحو تعزيز العلاقات مع العمق الإسلامي، وكل ذلك جاء ليعبر عن مزيد من التباعد التركي عن الفلك الغربي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن سابقتها بكونها تركز على الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو جانب مهم لم تتعرض له الدراسات التي سبق ذكرها، وهو ما يعطي هذه الدراسة جِدّة على صعيد الدراسات المتصلة بالسياسة الخارجية لتركيا.

المبحث الثالث منهجية الدراسة

للتثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، فإنه تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: يعرف المنهج التاريخي بأنه البحث الذي يصف ويسجل الوقائع والأحداث عبر فترات زمنية ممتدة في الماضي، ومن ثم يحللها استناداً إلى أسس منهجية وعلمية، تهدف للوصول إلى تعميمات وحقائق تساعد على فهم الحاضر.

ومن خلال هذا المنهج سوف يقوم الباحث بتسجيل الوقائع والأحداث المتصلة بالدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية، ويدرسها، ويفسرها، ثم يحللها استناداً إلى أسس منهجية وعلمية دقيقة، تهدف إلى الوصول إلى حقائق تساعد على فهم حاضر السياسة الخارجية التركية، بناء على أحداث التاريخ التركي المعاصر.

منهج التحليل النظمي: رواد هذا المنهج هم: ديفيد أستون، ومورتن كابلان، وجبرائيل ألموند، ويذهب هذا المنهج إلى تحليل الظاهرة السياسية عن طريق دراسة العوامل الخارجية التي أسهمت في تشكيلها بصيغة مدخلات (inputs)، وهذه العوامل تفاعلت مع وسط نظامي بصيغة عمليات (process)، وتتمخض عنها نتائج معينة بصيغة مخرجات (output).

ويسعى الباحث من خلال هذا المنهج إلى تحليل الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية عن طريق دراسة العوامل الخارجية التي أسهمت في تشكيلها.

منهج صنع القرار: يذهب هذا المنهج إلى أن السلوك السياسي الخارجي لأي دولة ما هو إلا قرارات أسهمت في صياغتها مؤسسات رسمية، لتترجم بعد ذلك إلى أفعال، أو سلوكيات تتبناها الدولة في مواجهة غيرها من الوحدات السياسية الدولية، أو في مواجهة أزمات تتعرض لها.

ومن خلاله سيقف الباحث على السلوك الوظيفي للسياسة الخارجية التركية، والقرارات التي ساهمت في صياغته، أو السلوكيات التي تتبناها الدولة في سياساتها الخارجية وعلاقاتها السياسية الدولية، أو في مواجهة الأزمات التي تتعرض لها.

المنهج التكاملي: مفاد هذا المنهج يذهب إلى أن الظاهرة السياسية عند التحليل لا تعتمد أحياناً على منهج تحليلي واحد، إنما تقتضي دراستها الاعتماد على مناهج متعددة، ويقدر تعلق الأمر بهذه الدراسة، فإنها ستعتمد على المناهج السابق ذكرها حسب مقتضيات تحليل موضوعات الدراسة.

المنهج الوظيفي: ومن أهم رواد هذا المنهج غابرييل ألموند. ويقوم هذا المنهج على افتراض وجود بنية (نظام) ووجود وظائف للعناصر داخلها، وهي مجموعة الأنشطة الضرورية التي على النظام إنجازها ليضمن بقاءه واستمراره. تتحقق أهداف النظام عندما تنجز المؤسسات أعمالها.

وسيتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر تتبع الوظائف التي ارتبطت بها السياسة الخارجية التركيبية في النظام الدولي.

الفصل الثاني

مفهوم السياسة الخارجية ودورها الوظيفي

الفصل الثاني

مفهوم السياسة الخارجية ودورها الوظيفي

تعتمد العلاقات الدولية على السياسات الخارجية التي تتبناها الدول، والتي بمقتضاها تتحدد أبعاد تلك العلاقات، بحيث يتوجب دراسة السياسة الخارجية وفهمها لفهم العلاقات الدولية. وتتمحور السياسة الخارجية حول قرارات صانع القرار، والتي تكون متأثرة بمؤثرات عدّة، داخلية وخارجية، بما في ذلك النظام الإقليمي والدولي.

وتقترن سياسات الدولة الخارجية، بالأدوار التي تقوم بها على الصعيد الدولي، فبحسب القرارات التي يتخذها صانع القرار يتحدد شكل وطبيعة مساهمتها في النظام الإقليم والدولي، ويكون دورها متأثراً بالأساس باتجاهات الدولة وبالتحديد إذا ما كانت تعاونية أو تصارعية.

ووفقاً للنظرية الوظيفية فإن كل وحدة في نظام ومجتمع ما تؤدي دوراً داخله، ويمثل هذا الدور وظيفة هذا الوحدة. وفي حالة النظام والمجتمع الدولي، يكون هناك دور وظيفي للدولة، تتمحور حولها سياساتها الخارجية وتقترن به، وبالتالي فإن فهم وإدراك هذا الدور يكون الأساس في فهم علاقات الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في هذا الفصل سوف يتم تناول مفهوم السياسة الخارجية ودورها الوظيفي، وينقسم الفصل إلى مبحثين؛ المبحث الأول يتناول مفهوم السياسة الخارجية، والمبحث الثاني، يتناول مفهوم الدور الوظيفي.

المبحث الأول مفهوم السياسة الخارجية

اختلف الباحثون في تحديد تعريف للسياسة الخارجية، وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها. فهناك من عرفها بأنها مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي. وبهذا يذهب محمد السيد سليم إلى تعريف السياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي (سليم، 1984: 13).

ويرى "سيبوري" السياسة الخارجية بأنها تنصرف أساساً إلى أهداف الوحدة الدولية، إذ يعرفها بكونها مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدول بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشاكل البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة، بل والعنف في بعض الأحيان (Edgar & Snyder, 1955: 9).

أما جيمس روزناو فقد قدم تعريفاً أكثر شمولاً، عندما عرف السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النظام الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً" (سليم، 1984: 15).

ويعرف "موديلسكي" السياسة الخارجية بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تتطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية" (سليم، 1984: 13).

إن تعريف كل من "جيمس" و"روزناو" و"موديلسكي" طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى. إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم. كما أن السياسة الخارجية للدولة ليست موجهة فقط للدول، وإنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي، دولاً كانت أم فواعل من مستوى دون الدولة. (بالتسغراف، 1985: 13).

أما "فيرنس" و"شنايدر" فيعدلان بين السياسة الخارجية وبين قواعد صنع القرار السياسي الخارجي. فالدولة تدرك من خلال صانعي قراراتها الرسمية، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة قرارات تتخذ من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة. فهي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد، أو كلاهما، ثم اختيار هذا التعامل أو هذه القواعد للتعامل مع مشكلة أو حدث معين يحدث حالياً، أو يتوقع حدوثه في المستقبل.

أما تعريف الدكتور "عبد القادر محمد فهمي" للسياسة الخارجية فيرى أنها: نشاط سلوكي مرتبط بهدف ومقترن بقدرة تأثيرية. تتخذه وحدة دولية نظامية في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي (فهمي، 2006: 16).

وفي ضوء ما سبق يتضح من الاتجاهات الثلاثة السابقة أن التعاريف باستثناء تعريف "روزناو" لم تحدد كل الأبعاد المتصورة لعملية السياسة الخارجية، بل اقتصرت على تعريف السياسة الخارجية بأحد أبعادها أو مكوناتها سواء على مستوى السلوك (هيرمان) أو الأهداف (سيبوري).

وهنا يرى عبدالقادر فهمي أن أية محاولة تتصدى لتعريف السياسة الخارجية عليها أن تضبط المفهوم لتجعل منه منطلقاً فكرياً يعين القارئ على فهم دلالاتها وحقيقة المصدر المنشئ له. فتفاوت نواحي التركيز فيها يعكس تعقد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في ظلها أو العلاقة بينها. فالسياسة الخارجية لا تتحدد طبقاً لتشريعات ملزمة، كما هو الحال في السياسة الداخلية، ولكن يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة (فهمي، 2006: 15).

والسياسة الخارجية للدولة تتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم وبتفاوت قضايا التعامل الخارجي. فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع دولة معينة، وسياسة أخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى مع نفس الدولة. كما نجد مثلاً في توافق كل من روسيا وإيران مع تركيا في مسار الحل السياسي للأزمة السورية بعد عام 2016، بينما تختلفان معها فيما يتعلق بعضويتها في حلف "الناتو".

وتتأثر صناعة قرارات السياسة الخارجية بعدد من المؤثرات، تتوزع بشكل أساسي على ثلاثة مستويات؛ المستوى الأول يتعلق بالبيئة النفسانية التي تتعلق بالفرد المتمثل بالقائد السياسي، وهنا يتأثر قرار السياسة الخارجية بقناعات الفرد وعقيدته السياسية بالإضافة إلى خبراته وتجاربه (أبو دية، 1990: 14). وخلال فترة الحرب الباردة برز دور البعد العقائدي في توجيه قرارات السياسة الخارجية، مع بروز عقائد مثل الاشتراكية والرأسمالية، وبعدها كذلك استمر تأثير الأيديولوجيات وبرزت أيديولوجيات أخرى، مثل الإسلامية، التي ظهرت مثلاً في تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002.

أما المستوى الثاني من المؤثرات في السياسة الخارجية فيتمثل في البيئة الداخلية، والتي تتألف من مركبين: السكان، والإقليم (أبو دية، 1990: 49)، وهما من أهم العوامل في تحديد الخيارات والمفاضلة بينها عند اتخاذ القرار السياسية الخارجي، وكمثال على ذلك يمكن قراءة تردد باكستان وعدم قبولها المشاركة في عملية عاصفة الحزم التي قادتها حليفها السعودية ضد الحوثيين في اليمن باعتبار أن القرار جاء متعلقاً بعامل من البيئة الداخلية ويتعلق بالسكان ويتمثل تحدياً بأن نسبة من سكان البلدان هم الطائفة الشيعية وبالتالي فإن دخول العملية العسكرية التي اكتست بصورة الصراع ذو الخلفية الطائفية سيؤجج الفتنة داخل البلاد.

أما المستوى الثالث من المؤثرات فهو البيئة الخارجية، والتي تتمثل بالبيئة الدولية، بما في ذلك النظام الإقليمي والصراعات والنزاعات السائدة فيها، والنظام الدولي، وشكل توزع القوى والأقطاب فيه، فخلال الحرب الباردة عندما سادت حالة الثنائية القطبية كان كثير من الدول محددة قراراته باتخاذ موقف إلى جانب أحد القطبين، بينما اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ب بروز القطب الواحد متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية والتزمت معظم الدول بعدم مخالفة سياساتها وتوجهاتها (أبو دية، 1990: 142).

وترتبط السياسة الخارجية للدولة بتفاعلات الدولة مع المحيط والبيئة الدولية، متمثلة بالوحدات الدولية الكبرى، وفي هذا الصدد يشير الدكتور عبدالقادر إلى أن السياسة الخارجية لأي وحدة دولية ما هي إلا فعل واستجابة، فتكون فعلاً حين تباشر به وحدة دولية، وتكون استجابة حين ترد على ذلك الفعل الصادر من وحدة دولية أخرى. لذا فإن هذه الأفعال وردود الأفعال تظهر كأنماط من التفاعلات بين وحدات النظام الدولي، التي من الممكن أن تأخذ صيغة تعاونية (سلوك تعاوني)، هذا في حال كانت سلوكيات هذه الوحدات متجانسة، تهدف إلى تحقيق مصالح وأهداف مشتركة

ومتبادلة. إلا أن هذه الأنماط السلوكية قد تأخذ مضامين تصارعية (سلوك تصارعي)، حين تكون الأهداف والمصالح متناقضة وغير متوافقة (عبدالقادر، 2006: 60).

فوجود الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور مؤثر في تبلور السياسة الخارجية لهذه الوحدات. فحسب ما ذكر كل من "دويتش" و"سنجر" فإن تزايد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي، بحيث يتشتت حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى. بينما يرى "والترز" أنه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحرب وزادت درجة استقرار النسق الدولي (سليم، 1984: 101).

يمكن أن يؤدي تزايد عدد الوحدات الدولية إلى توازن استقرار النسق الدولي، وذلك بسبب تشابك وتداخل مصالح الدول إلى درجة التعقيد وعدم قدرة الدولة على الانحلال من هذا التشابك مما يدفعها إلى انتهاج سياسة خارجية ليست بالعدوانية وذلك حفاظاً على مصالحها التي قد تتضرر في حالة انتهاجها لسياسة عدوانية. إذاً تزايد عدد الوحدات الدولية يوسع من قاعدة الاعتماد المتبادل مما يقلل من وقوع الحروب ذات النطاق الواسع.

المبحث الثاني مفهوم الدور الوظيفي

ظهر مفهوم الدور بالأساس في علم الاجتماع، وبالأخص في النظريات البنوية، ومن ثم نقل إلى مجال السياسة الخارجية؛ وذلك بهدف دراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى في النظام الدولي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي (الفاق، 2015: 22).

وتعرّف "آن ماري سلوتر" مفهوم الدور في السياسة عموماً بأنه: "مزيج من التوقعات السلوكية التي يتصورها الآخرون لمن يمارسون دوراً سياسياً معيناً" (Slaughter, 2004: 43). أما "كال هولستي" فيعرف الدور في السياسة الخارجية بأنه: "تعريفات ومفهوم صنّاع القرار للأنواع العامة الشاملة للقرارات والأسس والسلوكيات التي تكون صادرة عن دولهم، وللوظائف التي يجب على كل دولة أن تفعلها وتؤديها على أساس مستمر، سواء في النظام الدولي أو الإقليمي" (Holsti, 1970: 238).

وعرّف "ستيفن ولكر" الدور في السياسة الخارجية بأنه: "مجموعة من تصوّرات مهندسي السياسات الخارجية لعناصر دولهم في النظام الدولي". (صيري، 2013: 2). ويعرّف "صايل السرحان" الدور بأنه: "مجموعة من العوامل التي تتمثل في هوية المجتمعات والدول، ومنظومة القيم السياسية السائدة فيها، وخصائصها القومية، وتاريخها، ومعتقداتها السياسية، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية" (السرحان، 2011: 274).

وبحسب نظرية الدور، تمارس كل دولة دوراً في إطار سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى. حيث يشكّل أداء الدور رؤية سياسية ذات أبعاد

واضحة بالنسبة لأهداف الدولة الوطنية، وتتمايز أدوار الدول بعضها عن بعض تبعاً للخلاف السياسي واختلاف الرؤية، ورؤية كل منها للظواهر والأحداث السياسية (السرطان، 2011: 275). ويتأثر دور الدولة بطبيعة الدوافع الأساسية للدولة، سواء أكانت تعاونية أو صراعية. وينعكس دور الدولة على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل (عبد الحي، 1985: 32).

ويشير وليد عبد الحي إلى أن هناك عدداً من الخصائص للدور فيما يتعلق بالسياسة الخارجية؛ فهو بدايةً ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساساً بتجسيده على أرض الواقع عن طريق الممارسة. ولا ينحصر الدور في تصورات صانع القرار عن سياسة دولته وإنما يشمل أيضاً تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسيون في الساحة الدولية وذلك بغية الاستفادة من ذلك في تعامله معهم. ومن الممكن أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها. كما يرتبط الدور للدولة بالمستوى والنطاق الجغرافي؛ فهو إقليمي، أو عالمي (عبد الحي، 1985: 33).

وتصنّف الأدوار في السياسة الخارجية بحسب مستوياتها وأشكالها، فهناك الأدوار التي تتجه نحو الشأن الداخلي، أو نحو المستوى الإقليمي، أو العالمي. وفيما يتعلق بالأدوار التي تختصّ بشؤون الدولة الداخلية تكون أكثر ميلاً للعزلة والنأي بالنفس وتحجم عن التدخل بشؤون الدول الأخرى إلا بقدر ما يتعلق بتعزيز مصالحها الداخلية، وهناك ثلاثة أشكال منها: دور "المستقل النشط"، وفي هذه الحالة يكون صانع القرار حريصاً على الاستقلال الوطني للدولة من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة تخدم المصالح الوطنية من خلال تنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الوحدات الدولية دون استثناء. ودور "الانتمية الداخلية"، وفي هذا الدور تكون قناعة صانع القرار بضرورة العمل على التنمية داخل الدولة، وعدم الانغماس في الشؤون السياسية الدولية إلا

وفق ما تقتضيه حاجتها التنموية. ودور "حماية السيادة"، وفيه يعتقد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمّان سلامتها من أي عدوان خارجي ويرتبط هذا الدور عادة بالدول التي تعيش حالة اللا استقرار وفقدان الإحساس بالأمن (عبد الحي، 1985: 30).

وهناك الأدوار الإقليمية، وهذه الأدوار ترتبط بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الإقليم كلاً على حدة. وأما الأدوار الدوليّة فتكون متعلقة بأدوار تتعدى الإقليم لتمارس تأثيرات على المستوى الدوليّ.

ومن أبرز أشكال الأدوار على المستوى الإقليمي والدولي: دور "الوسيط"، وفيه يكون وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي مؤهلاً لها للقيام بدور الوساطة والتوفيق بين الأطراف المتنازعة. وهناك الأدوار المرتبطة بـ"دولة المبادئ والسلام"، حين تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية مكرّسة للسلام العالمي ولخدمة الإنسانية. ودور "المساعد على التنمية"، وفيه تتبنى سياسة الدولة مساعدة وتحقيق التنمية للدول المتخلفة. ودور "الموازن الدولي"، وفيه تقوم الدولة بالمساهمة في حفظ التوازن القائم على المستوى الإقليمي أو الدولي. ودور "التحالف"، وفيه يكون التزام صانع السياسة الخارجية بتأييد سياسات دولة ما سواء في سياساتها الداخلية أو الخارجية. ودور "المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر"، ويكون مقترناً عادةً بالدولة التي عاشت تجربة استعمارية قاسية أو خاضت حرباً من أجل التحرر، ومن ثم فإنها تشعر بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها (عبد الحي، 1985: 31).

ومن الأدوار البارزة على المستوى الإقليمي كذلك: دور "التكامل الإقليمي"، وفيه يرى صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة

في إطار من التعاون مختلف المستويات، من السياسة، إلى الاقتصاد، إلى الثقافة. ودور "الهيمنة الإقليمية"، وينسب هذا النموذج إلى "ديفيد مايرز" الذي يتناول مفهوم "الهيمنة الإقليمية"، وبحسبه فإن الدولة تمتلك فيه قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها توجهه كما تشاء (عبد الحي، 1985: 32).

وقد ازدادت أهمية "الدور" بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع ازدياد عدد الدول التي نالت استقلالها عن الإمبراطوريات الاستعمارية، ولكن أدوارها ظلت مكبلة في استقطابات فترة الحرب الباردة. وبعد نهاية الحرب الباردة ازدادت أهمية دور الدولة بعد أن ازداد مستوى التفاعلات بين الدول، وازداد الانخراط في تفاعلات العلاقات الدولية نتيجة للتحرر من حالة الاستقطاب والتحالفات الجامدة، وبالتالي نشأ نظام عالمي جديد أصبح فيه الدور للدولة أهم. وكذلك بسبب تزايد مستويات العولمة، حيث أصبح هناك تفاعل أكثر بين الدول، وازداد تداخل المصالح بين الدول، وأصبحت المصالح الوطنية تتداخل مع المصالح الدولية (أبو النصر، 2001: 117).

وأما مفهوم "الدور الوظيفي"، فيرجع ظهوره كذلك إلى حقل العلوم الاجتماعية، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع (الفاق، 2015: 20).

وتفترض النظرية الوظيفية أن المجتمع عبارة عن كل يتألف من عدد من العناصر المترابطة والمتفاعلة فيما بينها، ولها علاقة بالكل، وكل جزء داخل المجتمع يؤدي وظيفة محددة، ويقوم كل جزء منها بأداء دوره، وهو معتمد في هذا الأداء على غيره من الأجزاء، ومن ثم يكون الدور الوظيفي بين الأجزاء وبعضها أو بين الأجزاء والنسق ككل (الفاق، 2015: 16).

قام العديد من الباحثين في علم السياسة باستخدام الدور الوظيفي في تحليل الظواهر السياسية، نظراً لما حققه من نتائج في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية، وفي العلوم السياسية؛ إذ يشير الدور الوظيفي إلى العناصر البنائية وما يترتب عليها من بلوغ حالة التكامل في النسق السياسي. ويكون الدور الوظيفي للدولة هو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية (القاوق، 2015: 23).

ويهتم الدور الوظيفي، كإطار نظري لدراسة سلوك الدول، بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية. ويتم تصوير دول العالم وكأنها تلعب أدواراً أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية ودورها الوظيفي
على الصعيد الإقليمي

الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية ودورها الوظيفي على الصعيد الإقليمي

تعتبر تركيا من أهم الدول على المستوى الإقليمي، سواء على مستوى الشرق الأوسط، أو منطقة شرق البحر المتوسط، ومنطقة شرق أوروبا، وذلك يعود بالأساس إلى موقعها الاستراتيجي، الذي يجعل من غير الممكن تجاوزها في حسابات أي دولة، سواء فيما يتعلق بنشاطات التجارة، وحسابات الطاقة، أو الحسابات والأبعاد العسكرية.

وقد تزايدت أهمية الدور التركي على مستوى الإقليمي بعد التحول في الاستراتيجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، حيث تميّز الاتجاه الجديد بإبداء توجه أكبر نحو تثبيت مكانة تركيا في موقع الريادة على كافة المستويات في الإقليم، وذلك بعدما كانت استراتيجيتها طوال عقود الحرب الباردة تكاد تكون منحصرة في تثبيت تحالفها ضمن الحلف الغربي، وكذلك بعدما كانت مكرّسة خلال عقد التسعينيات وحتى السنوات الأولى من الألفية الجديدة حول مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن التعثر المستمر لهذه المساعي جعلها تتجه نحو الاستعاضة عنها بسياسة منفتحة على خيارات جديدة، وتحديدًا توسيع علاقاتها مع دول آسيا وأفريقيا، التي تقع ضمن نطاقها الإقليم بالدرجة الأولى. كلّ ذلك ضاعف من أهمية السياسة الخارجية والدور التركي على المستوى الإقليمي.

في هذا الفصل سوف يتم تناول السياسة الخارجية التركية ودورها الوظيفي على الصعيد الإقليمي، وينقسم إلى ثلاثة مباحث: الأول يتناول السياسة الخارجية التركيّة حيال إيران، والثاني يتناول السياسة الخارجية التركيّة حيال "إسرائيل"، والثالث، يتناول سياسة تركيا الخارجية حيال الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول السياسة الخارجية التركية حيال إيران

تزامن تأسيس الجمهورية التركيّة الحديثة وإعلان استقلالها عام 1923م مع الإطاحة بالسلالة القاجاريّة ووصول رضا شاه بهلوي إلى الحكم في إيران. وخلافاً للتاريخ الطويل من الصراع بين أسلاف الدولتين، شهدت مرحلة رضا شاه ومصطفى كمال أتاتورك اتجاهاً نحو التقارب والتوافق بين الدولتين، حيث كان رضا شاه مهتماً بالتوجّه نحو التحديث والعلمنة، ومعجباً في ذلك بالنموذج التركيّ العلمانيّ بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.

وتعرّز الاتجاه نحو التقارب بينهما مع دخول مرحلة الحرب الباردة على الصعيد الدولي بعد الحرب العالميّة الثانية، وتبلور استراتيجية الاحتواء الأمريكيّة، بناء على توصيات موظف الخارجية الأميركي، جورج كينان، وانعكاسها في مبادئ الرئيس الأميركي، هاري ترومان. وكان موقع الدولتين المجاور للاتحاد السوفيتي من الأهمية بمكان من المنظور الاستراتيجي الأميركي؛ فانضمام أيّ منهما للمعسكر الاشتراكي كان يعني توسّع هذا المعسكر وتمدده على نحو خطير في قارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط بما يهدد المصالح الأمريكيّة. وفي هذا الإطار جاء انضمام تركيا إلى حلف الناتو عام 1952م (محفوظ، 2012: 227).

وبالتالي، كانت الاستراتيجية الأمريكيّة تدفع باتجاه تعزيز التقارب بين البلدين ووضعهما في إطار تحالفات واحدة، نأياً بهما عن النفوذ السوفيتي. وتعززت العلاقات بعد الانقلاب على رئيس الوزراء الإيراني، مصدّق، عام 1953م، ومن ثم استلام الشاه محمد رضا بهلويّ الحكم، واتجاهه نحو الانحياز بشكل كامل للولايات المتحدة والمعسكر الغربي، وتزامن ذلك مع حرب السويس عام 1956م وبروز مبدأ الرئيس الأميركي ايزنهاور، بسد الفراغ الناشئ عن انسحاب فرنسا وبريطانيا

من منطقة الشرق الأوسط، وهو الاتجاه الذي تبلور مع توقيع معاهدة حلف بغداد عام 1955م، المناوئ للنفوذ السوفيتي، وكانت كلتا الدولتين، إيران وتركيا، من الأعضاء المؤسسين في الحلف (عقراوي، 2015: 47).

ولكن التحول في مسار العلاقات بدأ بعد ثورة العام 1979م في إيران، وما تلاها من إعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. حيث برز الخلاف على مستويين؛ الأول تمثل في الخلاف على المستوى الأيديولوجي، فالجمهورية التركية تقوم على أسس علمانية، بينما اتجهت إيران لتبني أساس ديني في الحكم، يقوم على نظرية ولاية الفقيه وحكم المرشد الأعلى (عقراوي، 2015: 186).

أما المستوى الثاني، فتمثل في الخلاف على مستوى الاستراتيجيات وتوجهات السياسة الخارجية. وذلك مع توجه إيران لرفع شعارات معادية للولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها في المنطقة "إسرائيل"، بينما تركيا هي أحد أكبر الأعضاء وأقدمهم في حلف الناتو، وبالتالي فهي في علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لها علاقات وصلات وثيقة مع "إسرائيل" (عقراوي، 2015: 187).

ولكن هذه الخلافات لم تعن الانتقال إلى الحالة العداء والنزاع بالمطلق، فقد فرضت معطيات الجغرافيا السياسية والاقتصادية عدداً من نقاط التوافق والمصالح المشتركة الدائمة بين البلدين، وأهمها التوافق على مسألة معارضة قيام دولة أو كيان بحكم ذاتي كردي؛ لما فيه من تهديد لاستقرار ووحدة وكيان الدولتين. وخلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) التزمت تركيا الحياد ولم تبد أي استعداد للانخراط في الحرب بشكل أو بآخر إلى جانب العراق (أبو داير، 2013: 326).

وعلى صعيد آخر، استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في التطور والنمو، وذلك بحكم الاتصال والجوار الجغرافي بالدرجة الأولى، وما يعنيه ذلك من توفير كلف النقل والشحن للبضائع. وجاءت ذروة هذا العلاقات مع الانتقال إلى استيراد تركيا للنفط والغاز من إيران. والتي كانت عبارة عن تحدٍّ صريح للتوقعات والرؤى الأمريكية لطبيعة وحدود الدور التركي إزاء إيران، وهو ما برز عند عقد صفقة استيراد الغاز الطبيعي عام 1996 بقيمة (20) مليار دولار؛ فحسب قانون العقوبات المفروضة في حينه على كل من إيران وليبيا فإن هذه الصفقة قد تجاوزت الحد المسموح به وفقاً للولايات المتحدة الأمريكية. وكانت العقوبات تمنع الاستثمار بأكثر من (20) مليون دولار في قطاعي النفط والغاز الإيراني، بحسب القانون الصادر عن الكونغرس الأمريكي عام 1996. وجاء تبرير تركيا لموقفها بأن الاتفاقية لم تتجاوز حدودها ولم تخترق القانون الأمريكي للعقوبات؛ باعتبار أن ما جرى هو توقيع اتفاقية لشراء الغاز وليس استثماراً في مجال الطاقة الإيراني. واليوم تعتبر إيران ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى تركيا بعد روسيا. وعلى مستوى آخر، مثل هذا المشروع بداية لمقترح إيراني استراتيجي يتمثل في مدّ أنبوب للغاز عبر الأراضي التركية بهدف إيصال الغاز الإيراني وتصديره نحو القارة الأوروبية (حميد، 2016: 201).

وجاءت الانعطافة البارزة في العلاقات بين البلدين مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002م. فعلى المستوى الأيديولوجي كانت نخب حزب العدالة والتنمية، ذات التوجه الإسلامي، أقل ميلاً لرؤية إيران باعتبارها دولة دينية والقلق من تأثير ذلك على تركيا وعلمانياتها.

وعلى المستوى الاستراتيجي تبلور توجه تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية نحو التقارب والبحث عن فرصة للريادة على مستوى الجوار الإقليمي في الشرق والجنوب، في آسيا وأفريقيا، بدلاً من سعيها السابق للانضمام للاتحاد الأوروبي، وذلك بعد إدراكها رفض العواصم الأوروبية

لإنضمامها وخصوصاً بعد عدم شمولها في توسعة الاتحاد الأوروبي عام 2004م. وكان في مقدمة الدول التي سعت تركيا لتعزيز علاقاتها معها في إطار التوجه الجديد، إيران. فتعززت مستويات التبادل والتعاون على مختلف الصعد، ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2005م إلى أربعة مليارات دولار (نجم، 2017: 321).

وتزامن ذلك مع تعامل الدولتين مع مضاعفات ما بعد الحرب على العراق عام 2003، وخصوصاً فيما يتعلق بضمان إبعاد خطر قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق. وفي هذا السياق، جاء قبول إيران بالوجود العسكري التركي الدائم في إقليم "كردستان-العراق"، من خلال الحفاظ على التواجد العسكري التركي في (11) قاعدة عسكرية (بي بي سي، 2019/1/29).

وتعبيراً عن مدى التقارب الذي بلغته العلاقات بين البلدين، جاء الموقف تركيا غير المعارض للبرنامج النووي الإيراني، مع التأكيد على أن يكون سلمياً. وجاءت زيارة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى طهران، رفقة الرئيس البرازيلي، سنة 2010م، ولقاء الرئيس الإيراني أحمدني نجاد، وإعلان تأييد البرنامج، وحق إيران في امتلاكها طاقة نووية سلمية (الرشدان، 2016: 74).

وفي العام 2011، برز الأثر السلبي لعضوية تركيا في الناتو على العلاقة بين البلدين، عندما حدث خلاف وأزمة بينهما إثر استضافة تركيا أنظمة الدفاع الجوي التابعة للناتو. حيث اعتبرت إيران أن الصواريخ موجهة لها في حال أرادت القيام برد فعل على استهداف إسرائيلي لمنشآتها النووية (لارابي، 2013: 24).

وفي ذات العام جاءت أحداث "الربيع العربي"، لتحدث منعطفاً جديداً في العلاقة بين الدولتين بعد ازدياد التنافس بينهما في المنطقة العربية، مع بروز مشروع تركيا لإنشاء تحالفات مع الأنظمة الجديدة مع ظهور بواذر ومؤشرات على قيادة الحركات الإسلامية لها، كما كان في دول مصر، وتونس، وليبيا. وبرز الخلاف بينهما بشكل خاص في الموقف من الأحداث في سوريا، بعد اتجاه تركيا خلال السنوات الأولى لدعم جماعات المعارضة المسلحة بهدف إسقاط النظام السوري أملاً في قيام نظام حكم جديد يكون قريباً من سياساتها وأكثر توافقاً مع مصالحها. في مقابل التمسك والحرص الإيراني الشديد على بقاءه، لما يضمنه وجوده من مصالح لظهران، بما في ذلك إمكانية الوصول للبحر المتوسط ولحليفتها في لبنان، حركة حزب الله. وبالتالي فإن تركيا كانت قد دخلت في حرب بالوكالة بين القوات المدعومة من قبلها والقوات والمليشيات المدعومة من إيران (حميد، 2016: 84).

لكن تطوّر الأحداث في الإقليم والداخل التركي فرض العودة إلى مسار التقارب، بعد تضرر تركيا من تنظيم "داعش" وهجماته داخل الأراضي التركيّة (منتدى الشرق، 2016/8/23). وكذلك تصاعد الخشية من احتمال قيام كيان كردي بحكم ذاتي في سوريا. إضافة إلى الخلافات التركيّة المتزايدة مع السعودية، كما في الخلاف حول الموقف من الإطاحة بنظام حكم الرئيس محمد مرسي في مصر عام 2013م. وجاءت نقطة الانعطاف تحديداً بعد محاولة الانقلاب الفاشلة على نظام الحكم التركي عام 2016م (حميد، 2016: 138).

وسرعان ما برزت الاستدارة التركيّة فيما يخص الأزمة السورية، مع تخليها عن دعم مقاتلي المعارضة في حلب، في كانون الأول (ديسمبر) من ذلك العام. ليأتي بعد ذلك التوافق والتقارب فيما يخصّ المسار السياسي لحل الأزمة، عبر المشاركة في مسار أستانا تحت الرعاية الروسيّة،

وعدم التقيّد بمسار جنيف الذي رعته الأمم المتحدة، بدايةً من عقد مؤتمر جنيف الأول في حزيران (يونيو) عام 2016م.

وقد شنت تركيا ثلاث عمليات عسكريّة في شمال سوريا: "درع الفرات" عام 2016م، و"غصن الزيتون" عام 2018م، و"تبع السلام" عام 2019م. ولم تعترض إيران عليها، وكذلك لم تقم بالتصدي لها ومواجهتها، سواء من قبلها أو من قبل حلفائها في سوريا، لما حققت من مصالح مشتركة، تمثّلت في تحجيم القوى الكردية على الأرض (عدوان، 2019: 246).

وفي عام 2017م، تعزز التقارب بين البلدين مع التوافق بينهما على رفض نتائج استفتاء انفصال إقليم "كردستان - العراق" ومساعي الحصول على شرعية دولية له تضمن استقلال الإقليم. وفي العام التالي، رفضت تركيا الالتزام بالعقوبات الأمريكية على إيران بعد فرضها عام 2018 إثر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، ووصف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الخطوة الأمريكية بأنها تهدف إلى "الإخلال بالتوازن في العالم" (المركز العربي للبحوث والدراسات، مصطفى صلاح، 2018/11/11).

وجاء رفض الالتزام بالعقوبات الأمريكية كنتيجة متوقعة لاستمرار وتزايد العلاقات الاقتصادية ومستوى التبادل التجاري بين البلدين، حيث وصول حجم التبادل في عام 2018، بحسب أرقام وزارة الخارجية التركية، إلى حدود العشرة مليارات دولار أمريكي، في حين وصل حجم الغاز الذي تستورده تركيا من إيران إلى عشرة مليارات متر مكعب (Ministry of foreign affairs,) (18/9/2019).

كما جاء الرفض في جانب آخر منه رفضاً لأسلوب الهيمنة والإخضاع الأمريكي الذي تتبعه واشنطن، أحياناً، عبر فرض عقوبات اقتصادية بشكل أحادي مستقل دون الرجوع إلى أي هيئة دولية، وهو ما تشعر تركيا بأنها قد تكون عرضة له في أي وقت، وهو ما بدت بوادره والتهديدات الأمريكية بشأنه في العام 2019م، إثر شراء تركيا منظومة (400S) الدفاعية من روسيا، وكذلك قيامها بالعملية العسكرية "تبع السلام" ضد قوات "سوريا الديمقراطية" في شمال سوريا (دي دلبليو، 2019/12/20).

فالطرفان التركي والإيراني يختلفان في مسائل بخصوص سوريا ويتفقان في أخرى، حيث اتجهت مساعيها للتصادم في بداية الأزمة، مع تقديم تركيا الدعم لجماعات المعارضة المسلحة بهدف إسقاط النظام السوري الحليف لإيران، في حين اتفقا على إفشال احتمالات قيام كيان كردي مستقل في سوريا.

وتجد الدراسة، أن تركيا تعطي اعتباراً لعامل المصالح والمنافع في علاقتها مع إيران فلا تذهب إلى مرحلة العداوة أو القطيعة، ولكنها في نفس الوقت لا تفرط في تحالفها الاستراتيجي مع الغرب المتجسد بعضويتها في الناتو، وهو ما يحول دون تطور العلاقات بين البلدين وانتقالها من مرحلة التقارب إلى مرحلة التحالف.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية التركية حيال "إسرائيل"

يعود تاريخ بداية العلاقات التركية الإسرائيلية إلى العام 1949 بعد توقيع اتفاق الهدنة بين الدول العربية و"إسرائيل" في شباط (فبراير) من ذلك العام. وجاء الاعتراف بدايةً بشكلٍ ضمنيٍّ عبر تصريحات وزير الخارجية التركي آنذاك، نجم الدين صادق، حين قال: "دولة إسرائيل حقيقة واقعية، اعترفت بها أكثر من 30 دولة"، ومن ثمَّ جاء الاعتراف الرسمي في 28 آذار (مارس) 1949، لتكون تركيا بذلك أول الدول الإسلامية المعترفة بإسرائيل (فول، 2010: 17).

وكان من أهم أسباب اعتراف تركيا المبكر بـ"إسرائيل" هو رغبة تركيا في كسب ثقة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً وأنها كانت عضواً جديداً في حلف شمال الأطلسي. وكانت ترى في هذا الكيان الجديد فرصة لتعزيز علاقتها بالولايات المتحدة في حال سارعت إلى الاعتراف به. وبالتالي، فإن التوجه التركي خلال مرحلة الخمسينيات نحو التقارب مع المعسكر الغربي كان دافعاً لتعزيز العلاقات مع "إسرائيل". وفي سبيل تعزيز العلاقات بينهما أقدم البلدان على توقيع العديد من الاتفاقيات، وكان أبرزها اتفاقية تعاون في المجال الأمني عام 1951 (النعمي، 2009: 91).

ومع انضمام تركيا لحلف "الناتو" عام 1952م، ومن ثمَّ الانضمام إلى حلف بغداد عام 1955م، والتوافق بذلك مع مبادئ ورؤى الاستراتيجية في عهد أيزنهاور، ومبدئه الشهير، ملء الفراغ، تعزز التقارب التركي مع "إسرائيل"، وذلك في مقابل الدول العربية، الثورية خاصةً، التي أعلنت عداها لـ "إسرائيل"، واتجه عدد منها للتقارب مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. وبشكل خاصّ الدول التي شهدت قيام انقلابات وثورات، ووصول أنظمة حكم أعلنت تبني الاشتراكية، كما في مصر، وسوريا، والعراق (الضيبي، 2016: 16).

كل ذلك دفع إلى مزيد من التقاطع في المصالح الاستراتيجية بين البلدين، تركيا وإسرائيل"، وفي هذا السياق جاءت استراتيجية ديفيد بن غوريون الشهيرة بـ "تطويق الطوق"، التي هدفت لإقامة صلات بالشعوب والقوميات والدول المحيطة بالعالم العربي والمعادية له، وكان في مقدمة تلك الدول، تركيا، فضلاً عن إيران. وهو ما تم ترجمته خلال سنوات عقد الخمسينيات والستينيات. وشهد العام 1957 ذروة التقارب القائم على عداة الدول العربية، عندما توثقت علاقة تركيا مع "إسرائيل" في مواجهة سوريا، إثر التوتر الذي شاب الحدود السورية التركية في حينه (الميادين، ليلي نقولا، 2017/9/25).

من جهتها، كانت "إسرائيل" بحاجة ماسة لتوثيق علاقتها مع تركيا، وذلك باعتبارها قوة ودولة ذات وزن في الإقليم، وهي ليست بحاجة لمزيد من الأعداء في محيطها. كان من المفترض أن تتراجع هذا الحاجة بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" مع مصر عام 1978م، لكنها سرعان ما ازدادت بعد الثورة في إيران عام 1979م وخسارتها لحليها الإيراني بعد الإطاحة بنظام الشاه.

وخلافاً لمرحلة الخمسينيات والستينيات، شهد عقد السبعينيات، وبعد عام 1973م تحديداً، توجهاً تركياً للتقارب مع الدول العربية، وجاء ذلك بعد ارتفاع أسعار النفط، وتصاعد حجم الواردات النفطية من الدول العربية إلى تركيا، وازدياد حجم الصادرات التركية إلى الدول العربية، بينما تمثل "إسرائيل" سوقاً صغيرة. وبالتالي، ازدادت مصالحها مع الدول العربية. وقد انعكس هذا التقارب على العلاقات مع "إسرائيل" سلباً. وجاءت سلسلة من المواقف التركية المناصرة لفلسطين، بدايةً من التصويت عام 1975م لصالح اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، ومن ثمّ تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع "إسرائيل" عام 1980م، احتجاجاً على إعلان "إسرائيل" القدس عاصمةً لها.

ومن ثمّ جاء الاعتراف التركي بالدولة الفلسطينية بعد إعلان الجزائر عام 1988م (خماش، 2010: 169).

بالرغم من ذلك استمرت العلاقات الجيدة بين البلدين، وتعزز مستوى التبادل التجاري بينهما خلال الثمانينيات، حيث ارتفع حجم التجارة بينهما إلى (29) مليون دولار عام 1986م و(140) مليون دولار عام 1990م. كما استفاد القطاع السياحي التركي من توافد السياح الإسرائيليين إلى تركيا، حيث وصل عدد السياح الإسرائيليين إلى (160) ألف سائح عام 1990م. كما استفادت تركيا من التعاون مع "إسرائيل" في المجال التكنولوجي الزراعي، الذي تملك "إسرائيل" فيه خبرات متقدمة.

وبعد نهاية الحرب الباردة، وخلال عقد التسعينيات، كان من أهم أسباب حفاظ تركيا على مستوى علاقات جيدة مع "إسرائيل" هي المساعي التركيّة للانضمام للاتحاد الأوروبي. وبدأ مسار التحولات بالتسارع مع دخول الألفية الجديدة، وبالتحديد بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، وبالأخص بعد عام 2004 وعدم شمولها في توسعة الاتحاد الأوروبي، وبداية تراجع الاهتمام التركي بالانضمام للاتحاد الأوروبي. لتحول الاهتمام التركي نحو منطقة الشرق الأوسط بدلاً من أوروبا. حيث بدأت تركيا تتجه نحو لعب دور قيادي على مستوى العالم الإسلامي، ومن جملة ما اقتضاه هذا الدور هو إبداء تعاطف واهتمام مع الفلسطينيين، ورفض ومعارضة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحق الفلسطينيين، باعتبارهم جزءاً من الأمة الإسلامية، وهو ما لم تكن تفكر النخب التركية العلمانية السابقة فيه، وهيأت هذه التحولات لخلق حالة من التوتر المحتملة بين البلدين، خصوصاً مع استمرار سيطرة اليمين على الحكم في "إسرائيل" (الزعتري، 2017: 61).

ومن ضمن التحوّلات الاستراتيجية التركية كان التوجه نحو تطبيق استراتيجية "تصفير المشكلات"، التي سعت تركيا عبرها لحلّ مشكلاتها العديدة مع جيرانها في المحيط، وكذلك الاهتمام في تسوية النزاعات على مستوى الإقليم. وتوافق هذا التوجه التركي مع اعتبار "إسرائيل" تركيا بمثابة الجسر الرابط بينها وبين الدول العربية والإسلامية، والوسيط المحتمل لتوسيع وزيادة محادثات السلام بين "إسرائيل" ودول عربية وإسلامية جديدة.

وفي هذا الإطار، وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إيهود أولمرت، في أعقاب حرب لبنان عام 2006م، على استئناف المفاوضات مع سوريا التي توقفت منذ عام 2000م، وفي ضوء سوء العلاقات بين إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش وسوريا تصدت تركيا لدور الوساطة، لتتعلق المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا بإسطنبول في أيار (مايو) 2008م، لكن سرعان ما انقطع هذا الدور بعد العدوان على غزة عام 2008م (الجحيشي، 2015: 378).

في عام 2006م بدأت التوترات في العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" وذلك بعد العدوان الذي شنته الأخيرة على جنوب لبنان، وأظهرت الحكومة التركية استنكارها لهذا العدوان على المستوى الرسمي. وتجدد التوتر بين البلدين كذلك بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام 2008م (الزعتري، 2017: 47).

وبرز الخلاف بين البلدين حول الموقف من إيران وبرنامجه النووي، فـ "إسرائيل" تعلن على الدوام عن عدائها لإيران وتصنيفها وحلفائها في قائمة أولى الأخطار والتهديدات لأمنها، كما في مؤتمرات "هرتسليا" بينما تحتفظ تركيا بقدر جيد من العلاقات معها خاصة بعد زيارة أردوغان والرئيس البرازيلي إلى طهران عام في أيار (مايو) عام 2010، وإعلانهم أحقية إيران في المضي قدماً في برنامجه النووي، فقد أعربت "إسرائيل" عن استيائها من الدور التركي - البرازيلي. ثم جاء

في العام ذاته تصويت تركيا في مجلس الأمن الدولي ضد القرار (1929) الذي يدعو إلى تشديد العقوبات على طهران على خلفية برنامجها النووي، وهو ما زاد من التوتر بين البلدين بهذا الشأن (الرشدان، 2016: 75).

كما دأب أردوغان باستمرار في المحافل على مقارنة المشروع النووي الإيراني بالسلح النووي الإسرائيلي، وتأكيد على ضرورة وجود معيار واحد في محاكمة أي من نشاطهما النووي. وبالعموم فإن تركيا تبدي عدم ارتياح لوجود السلح النووي بشكل حصري في المنطقة بيد "إسرائيل" (فرانس24، 2010/4/7).

وفي عهد حكم حزب العدالة والتنمية، برز سبب آخر لتأزم العلاقات بين البلدين، تمثل في علاقات تركيا المتنامية مع الحركات الإسلامية عموماً. والتي تنظر "إسرائيل" إلى الكثير منها بعين الريبة، خصوصاً مع وجود عدد من الحركات الإسلامية في قائمة ألد الأعداء، مثل حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، وحركة حزب الله. ومن أبرز نقاط التوتر بهذا الخصوص كان وجود مكتب لحماس في تركيا، يتولى إدارته، صالح العاروري، أحد قادة حماس، حيث تكرر إصدار تقارير استخباراتية إسرائيلية تتحدث عن وجود نشاط تصفه بـ "الإرهابي" لهذا المكتب، وكان أحدثها تقرير صدر في أيلول (سبتمبر) 2019 يتحدث عن نشاط "إرهابي" للمكتب (العربية، 2019/9/13).

وقد تصاعد التوتر بهذا الخصوص مع اندلاع أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي" عام 2011م، وما تبع ذلك من توجه تركيا لإنشاء شبكة تحالفات إقليمية مع أحزاب إسلامية تمكنت من الوصول إلى السلطة، وجاءت لحظة التصادم مع ارتياح "إسرائيل" بتحريك الجيش المصري في 3 يوليو (تموز) عام 2013م، وعدم إبدائها أي معارضة أو إنكار له. في حين خالفت تركيا ذلك،

وجاء اتهام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان "إسرائيل" في الوقوف خلف "الانقلاب"، ليعبر عن التوتر بهذا الخصوص في حين بادرت "إسرائيل" لوصف تصريحاته بـ "العبيثية" في حينها (الحرية، 2013/8/20).

ولكن ذروة التآزم في العلاقات جاءت مع حادثة أسطول الحرية عام 2010م. وهو الأسطول الذي كان متوجهاً لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة منذ تولي حركة حماس سلطات الحكم فيه. ووقعت الحادثة مع إقدام الجنود الإسرائيليين على اعتراض السفينة ومهاجمة من عليها من المتضامنين باستخدام السلاح، مما تسبب بمقتل تسعة وإصابة العديد منهم، أغلبهم من الأتراك، لتتحدّر عندها العلاقات وتصل إلى مرحلة الأزمة (نجم، 2017: 288).

وإثر هذه الحادثة استدعت أنقرة سفيرها من تل أبيب، وألغت الحكومة التركية ثلاث مناورات عسكرية كانت مقررة سابقاً مع الجانب الإسرائيلي. وصرحَ رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أمام البرلمان بـ "أن بلاده ستكون عدوّاً عنيفاً وقاسياً إذا تحداها أحد، وأن ما قامت به "إسرائيل" هو عمل "دنيء وغير مقبول"، وأن "على "إسرائيل" تحمّل مسؤوليتها ودفع ثمن ما قامت به، وأنها انتهكت القانون الدولي، وداست على القانون الإنساني بتصرفاتها، وإذا أردتم تركيا عدوّاً فإنها ستكون عنيفة وقاسية".

طلبت تركيا من "إسرائيل" تقديم اعتذار، وتقديم التعويض لعائلات ضحايا السفينة، ورفع الحصار عن قطاع غزة. كما أصدر مجلس الأمن القومي التركي وثيقة جديدة صنفت إسرائيل بأنها تهديد رئيسي لأمن تركيا مقابل إزالة سوريا وإيران ودول أخرى غير شرق أوسطية (ليتيم، 2010: 17).

وتجددت التوترات بين البلدين مع تجدد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عامي 2012م و2014م، وتجددت الإدانة التركية مع كل حرب.

وفي هذه المرحلة برز دور القطاع الخاص والشركات غير الحكومية في البلدين، حيث لم يسر تجميد العلاقات على القطاع الخاص في تركيا، مما دفع البلدين للحفاظ على استمرار العلاقات التجارية بينهما. وقد تخطى حجم التبادل التجاري بين البلدين حاجز الأربعة مليارات دولار عام 2018م (صحيفة زمان التركية، 2019/3/13).

استمرت الأزمة على الصعيد السياسي دون إبداء بوادر لحلّ حتى العام 2014م، حين أعلنت "إسرائيل" عن إنشائها صندوقاً لتعويض ضحايا السفينة، وذلك كخطوة منها مقابل إعادة السفراء وإلغاء تركيا دعاوى مرفوعة على عسكريين إسرائيليين، وإبعاد صالح العاروري، أحد قادة حماس، عن تركيا (عربي 21، 2014/2/3).

وفي آب (أغسطس) من العام 2016م، توصل الجانبان إلى اتفاق مصالحة بشكل رسمي ونهائي، وذلك بعد ست سنوات من القطيعة، والعودة إلى تطبيع العلاقات بالكامل، مع عودة التنسيق الأمني والاستخباري بالكامل بين البلدين. وتضمن الاتفاق التفاهم بين الجانبين على الالتزام بعدم العمل ضد بعضهما في المنظمات الدولية، وتنازل تركيا عن شرط رفع الحصار عن القطاع، والتمسك بعدم السماح لقادة حماس من العمل ضد "إسرائيل" على أراضيها. مع الاتفاق على إنشاء خط غاز لتصدير الغاز الطبيعي من "إسرائيل" عبر الأراضي التركية نحو أوروبا، وهو ما يمثل أحد المصالح الحيوية بالنسبة لـ "إسرائيل" (فرانس 24، 2016/8/20).

أما بخصوص الموقف من الأزمة السورية لكلا الدولتين، فقد برز الخلاف في منظورهما للأزمة وكيفية التعامل معها. فالنظرة الإسرائيلية تمثلت في إعلان التزام الحياد وحصر الاهتمام بأمنها القومي، واعتبار هاجسها الأول يتمثل في خطر توسع وتمدد إيران وحليفها حزب الله على الأرض السورية، وبالتالي قامت باستهداف المواقع التي تشتهه بها مرات عديدة طيلة سنوات الأزمة، مع إبداء مؤشرات على عدم الاهتمام بالتوصل إلى حالة استقرار في سوريا. في حين كانت تركيا مهتمة أكثر بإحداث تغيير على مستوى النظام السياسي السوري، وانخرطت في دعم جماعات المعارضة المسلحة، إلى أن جاء التدخل العسكري الروسي في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2015م، ثم تحول موقفها تدريجياً نحو التنسيق مع روسيا وإيران باتجاه إيجاد حل سياسي وإعادة فرض سيطرة الحكومة السورية على البلاد، وهو ما تجسّد في مشاركتها في مؤتمرات أستانا وسوتشي بدايةً من العام 2017م (القاسم، 2019: 21).

وأيضاً مما يتصل بأحداث الأزمة السوريّة يبرز الخلاف بين تركيا و"إسرائيل" بخصوص الموقف من الأكراد و"المسألة الكرديّة". فبينما تتعامل تركيا مع هذه المسألة باعتبارها تهديداً للأمن القومي التركي ولوحدة الأراضي التركية وتؤكد على وصف الحركات المسلحة الكرديّة بالإرهاب. فإن الرؤية الإسرائيلية تتجه نحو النظر إليهم باعتبارهم حليفاً محتملاً في مواجهة العرب، كما تبلور منذ الخمسينيات مع رؤية بن غوريون "تطويق الطوق"، بحيث إن بإمكانها تطويق الدول العربية من خلال إقامتها علاقة معهم. كما تنظر "إسرائيل" لهذه المسألة باعتبارها فرصة مواتية لتقسيم الدول العربية وإضعافها، وخصوصاً العراق وسوريا (الزعتري، 2017: 74).

وبهذا الخصوص برز التعارض بين موقف الدولتين من استفتاء انفصال إقليم "كردستان العراق" ومحاولة تدويله نهاية العام 2017م، وجاء الموقف الإسرائيلي لافتاً على صعيد الدولي في

تأييد الانفصال والاستقلال للإقليم الكردي، بينما بادرت أنقرة لرفض ذلك بشدة، باعتباره يهدد الأمن القومي والوحدة الوطنية لتركيا (الحاج، 2019: 28). وتبرز علاقة "إسرائيل" المميزة مع حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني"، الذي لا يتردد مناصروه في رفع العلم الإسرائيلي في فعاليات ومهرجانات الحزب، وهو الحزب الذي يعلن العداء بشكل واضح لتركيا، بينما تتجه تركيا إلى إقامة علاقات مع القطب الكردي الآخر المتمثل بـ "الحزب الديمقراطي الكردستاني".

كما برز في نهاية العام 2017م الخلاف بين الدولتين إثر رفض تركيا لقرار الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمةً لـ "إسرائيل"، وإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل سفارة بلاده إليها، وذلك في كانون الأول (ديسمبر) من عام 2017م. وجاء رد الفعل التركي قوياً عبر استضافته مؤتمراً إسلامياً أكد على رفض القرار بعد صدوره بأيام (وكالة أنباء الأناضول، 2017/12/12).

وباستمرار يبرز الخلاف بين تركيا و"إسرائيل" على مستوى التحالفات الإقليمية، خصوصاً مع وجود علاقات إسرائيلية جيدة مع دول مثل قبرص واليونان، والتي توجد خلافات حادة بينها وبين تركيا، وقد تصاعدت الخلافات معها بشكل لافت بعد اكتشاف الكميات الكبيرة من الغاز في البحر المتوسط، ومباشرة الشركات التركية في أيار (مايو) عام 2019م بالتنقيب عن النفط قبالة سواحل قبرص الشمالية، وهو ما رفضته قبرص واليونان، ومن ثم جاء الانتقال إلى مرحلة ترسيم حدود مناطق الاستثمار البحري، وأقدمت تركيا على خطوة ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، وهو ما رفضته وعارضته اليونان بشدة كذلك. في المقابل، وضمن هذا السياق، برز اتجاه الولايات المتحدة إلى إقامة وتعزيز تحالف أمني يضم كلا من "إسرائيل" وقبرص واليونان إلى جانب الولايات المتحدة، الأمر الذي نظرت إليه تركيا باعتباره موجهاً لها (روسيا اليوم، 2019/10/6).

وتعبيراً عن استمرار مستوى من التوتر بين "إسرائيل" وتركيا، وخصوصاً بعد إقدام الأتراك على المباشرة في عملية "تبع السلام" في سوريا ضد الأكراد في تشرين الأول (أكتوبر) 2019م، جاء الرد عبر إقرار الكونغرس الأمريكي قانون إدانة تركيا بإبادة الأرمن بالأغلبية، في تشرين الأول (أكتوبر) 2019م، وهو القرار الذي كان مطروحاً طيلة سنوات، ولكن اللوبي الصهيوني كان يسهم في أرجاء وتأجيل طرحه للتصويت من باب المحافظة على تدعيم العلاقات التركية الإسرائيلية في حين تغير الحال مع تغيّر الموقف من تركيا في الفترة الأخيرة (الجزيرة، 2019/10/30).

خلصت الدراسة إلى أن العلاقة والسياسة الخارجية التركية إزاء "إسرائيل" اتسمت بالتذبذب، وذلك بحسب الفترة الزمنية وما تشهده من متغيرات على صعيد المعطيات الداخلية والخارجية لكلا البلدين، لكنها تمتاز بالتوافق عموماً على صعيد التحالفات الدولية، والتي تتجسد بعضوية تركيا بحلف الناتو، في حين أن العلاقات تشهد توتراً أكبر على مستوى التحالفات والتوجهات الإقليمية، كما يظهر في علاقة تركيا الجيدة مع إيران، مقابل علاقة "إسرائيل" بقبرص واليونان. وأما بخصوص الموقف من الدول العربية، فقد كان اتخاذ الدولتين جانب العداء لهذه الدول طوال معظم فترات العلاقة خلال القرن العشرين سبباً لتدعيم وتعزيز العلاقة، مع اتجاه هذا المؤشر نحو التحول بالتزامن مع ازدياد مستوى العلاقات التركية العربية منذ السبعينيات، وهو ما تطوّر بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م وبالتالي أصبح محركاً دائماً للتوتر بين البلدين.

المبحث الثالث

سياسة تركيا الخارجية حيال الاتحاد الأوروبي

على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ككتلة تصنّف ضمن القوى الإقليمية، إلا أن الدراسة تعاملت مع هذا المتغيّر باعتباره يدخل ضمن التصنيف الإقليمي، وذلك بسبب القرب الجغرافي مع العديد من دول الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها دول قبرص، واليونان، وبلغاريا، الأوروبية التي تربطها حدوداً مباشرة معها، كما يشترك ويتقابل الجانبان في الإطلال على بحار دولية مثل البحر الأسود، وبحر مرمرة، وبحر إيجه.

وكانت تركيا في الحرب العالمية الأولى وفترة حروب الاستقلال (1919-1923م) قد دخلت في مواجهة عسكرية مع عدد من الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا واليونان، في حين كانت قد اصطفت في الحرب العالمية إلى جانب قوى أوروبية أخرى مثل ألمانيا، وإمبراطورية النمسا والمجر. إلا أنه وبعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م، سرعان ما انقلبت هذه العلاقة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وانتهت حالة العداء، واتجه أتاتورك إلى التعامل مع أوروبا والنظر لها باعتبارها نموذجاً يحتذى في سبيل العلمنة والتحديث (الفاضي، 2018: 20).

وجاء التحوّل الأهمّ مع قرب إعلان انطلاق الحرب العالمية الثانية في مواجهة ألمانيا النازية، التي أعلنت تركيا فيها تخليها عن علاقاتها السابقة مع ألمانيا واتجاهها نحو الحياد في الحرب. وبعد انتهاء الحرب، وبدء بوادر الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتبلور استراتيجية الاحتواء الأمريكية، وظهر مبدأ ترومان بضرورة الحيلولة دون توسع وتمدد الاتحاد السوفيتي باتجاه مناطق الشرق الأوسط، جاء انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" عام

1952م، وكذلك مشاركتها في تأسيس حلف بغداد الدفاعي عام 1955م، ليثبت ويؤكد على توجه تركيا نحو الغرب على مستوى التحالفات والسياسة الخارجية.

وظلت علاقة التحالف في إطار الحرب الباردة ومواجهة المعسكر الشرقي سائدة حتى انهيار جدار برلين عام 1989م وبدء انهيار المعسكر الاشتراكي ومن ثم انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة رسمياً عام 1991م. وبعد انتهاء الحرب الباردة انتهى نظام الثنائية القطبية، وتراجعت وظيفة تركيا باعتبارها حجازاً أمام التوسع السوفيتي، وشهد العالم في المرحلة الجديدة حالة من السيولة في التحالفات وبدأت تتصاعد أهمية العلاقات الثنائية والإقليمية خارج إطار التحالفات الدولية التقليدية، وذلك بحثاً عن أكبر قدر من المكاسب والنفوذ تسعى كل دولة لتحقيقها في هذا النظام الجديد.

ومن جهتها، تطلع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبات هذا أحد الأهداف الاستراتيجية الأساسية بالنسبة لتركيا. وقد جاء هذا الاهتمام على أساس الطموح لتحقيق المصالح الاقتصادية للبلاد بالأساس. وكانت تركيا قد تقدمت منذ العام 1959م بطلب لعضوية السوق الأوروبية (جمعية الفحم والفولاذ الأوروبية) التي بدأ مسار تشكلها بستة دول عام 1951م. وفي عام 1963م تم توقيع "اتفاقية أنقرة"، التي أنشئت بموجبها رابطة بين تركيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية (أبو داير، 2013: 365).

وبعد تأسيس الاتحاد الأوروبي عام 1993م، وقعت مع تركيا اتفاقية اتحاد جمركي في كانون الأول (ديسمبر) 1995م، ما عبّر عن بداية انطلاق مسار مبشّر ضمن مسعى الانضمام إلى الاتحاد. لكن سرعان ما انقلب الحال ووقعت أزمة العام 1997م عندما قررت أنقرة تجميد

علاقتها السياسية مع الاتحاد الأوروبي بعد استثنائه تركيا من بين اثنتي عشرة دولة قبلَ ترشيحها لعضويته (أبو داير، 2013: 366).

وكان أحد الأسباب الرئيسية في عدم قبول طلب الترشح التركي يتمثل في الاعتراض (الفيتو) على هذا الطلب الذي كانت ترفعه اليونان بسبب العلاقات العدائية مع تركيا وخاصة بسبب الأزمة القبرصية وأزمة ترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط وبحر إيجه. إلا أنه وبعد ظهور بوادر لتحسن العلاقات بين البلدين عام 1999م والتي نتجت بزيارة وزير الخارجية التركي، إسماعيل جيم، إلى اليونان في أول زيارة من نوعها منذ أربعين عاماً، سحبت اليونان اعتراضها، وبذلك تم قبول طلب الترشح التركي في قمة هلسنكي عام 1999م. حيث تم منح تركيا وضعية الترشح لمفاوضات العضوية، بشرط أن تكون المحادثات غير محددة الأجل (كرامر، 2001: 272).

جاءت هذه الخطوة المتقدمة على مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد بفضل دور ودعم أمريكي، كجائزة ومكافأة لها على استمرار وتنامي العلاقات التركية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، والتي وصلت ذروتها بزيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لتركيا في آذار (مارس) عام 2000م، وتوقيع اتفاقية مد خط الأنابيب من القوقاز إلى تركيا (المبيضين، 2012: 199).

كذلك أسهم البعد الأمني والعسكري في ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي؛ حيث أدرك الاتحاد الأوروبي خطورة ابتعاد تركيا عن الدائرة الأوروبية واتجاهها نحو توثيق علاقاتها مع أمريكا على حسابها، فهناك توتر غير معلن في داخل حلف الناتو بين الولايات المتحدة وأوروبا التي تشعر بأنها ضعيفة عسكرياً، الأمر الذي جعل أوروبا تشعر بالحاجة إلى تركيا من الناحية الأمنية، وبالتالي كان ترشيح تركيا للعضوية محاولة للاستفادة منها في الشأن الأمني الأوروبي (نجم، 2017: 511).

طالب الاتحاد الأوروبي بشروط يجب على تركيا الالتزام بها في سبيل الانضمام، تضمنت جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والشروط التشريعية والقانونية، بما في ذلك شروط متعلقة بالحريات وحقوق الإنسان. وهو ما كانت تركيا تبدي حياله استعداداً، باستثناء بعض القضايا المتعلقة بالمسألة الكردية.

لكن الطلبات الأكثر تحدياً كانت من اليونان، التي كانت تصر على تحقيق شرطين أساسيين لقبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، هما: إقناع تركيا للقبارة الأتراك بالتخلي عن إعلان الدولة في شمالي الجزيرة، وموافقة أنقرة على السماح لأثينا بتمديد حدودها الإقليمية في بحر إيجه مسافة اثني عشر ميلاً بحرياً (كرامر، 2001: 290).

وهنا حصلت أزمة ثقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، تمثلت في ظن المسؤولين الأتراك بأن الاتحاد الأوروبي يراوغ في خصوص المطالب، لينتزع من تركيا حلاً للقضية القبرصية ومسألة الحدود في بحر إيجه مع اليونان تحت غطاء شروط العضوية، ومن ثم إذا ما حصل الاتحاد على ما أراد وضع العراقيل أمام تركيا لإبقائها خارجه. ونتيجة لذلك، في عام 2001م رفضت أنقرة صراحةً اعتبار حل القضية القبرصية والخلافات الحدودية مع اليونان ضمن الشروط الأساسية لانضمامها للاتحاد (أبو داير، 2013: 378).

وفي ذات العام تمت مناقشة مسألة "إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى تركيا" مقابل إعفاء تركيا من تأشيرة الدخول، إلا أن تلك المسألة قوبلت بالرفض من هولندا وفرنسا، حيث رفضنا إجراء تسهيلات حصول الأتراك على التأشيرة (غريري، 2010: 212).

وفي عام 2004م، جاءت توسعة الاتحاد الأوروبي في شرق أوروبا ليضم اثنتي عشرة دولة جديدة، دون شمولها تركيا، وتعددت الأسباب وراء تعثر الانضمام التركي، وكان في مقدمتها الأسباب الاقتصادية؛ وتمثل جانب منها في كون عملية تطوير الاقتصاد التركي لكي يكون قادراً على الاندماج في الاقتصاد الأوروبي تشكّل عبئاً مالياً ثقيلاً، وذلك باعتبار حجم تركيا السكاني والجغرافي، كما أن الاقتصاد التركي يقوم أساساً على الزراعة، إضافة إلى أن عدد السكان في مطلع الألفية بلغ أكثر من سبعين مليون نسمة مع توقعات بوصوله عام 2025 إلى أكثر من تسعين مليون نسمة (غريري، 2010: 218).

وعلى المستوى الاقتصادي أيضاً اتجهت توقعات الخبراء الأوروبيين إلى أن انضمام تركيا للاتحاد سوف يدفع بعدد كبير من المهاجرين الأتراك إلى دول الاتحاد الثرية بحثاً عن فرص العمل. ونظراً لتدني أجور العمالة التركية فإن ذلك سيؤدي إلى تدني الأجور في الدول الأوروبية سريعاً وبالتالي زيادة معدلات البطالة. هذا بالإضافة إلى توقع انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد ما سيؤثر على أسعار الصناعة المحلية في الدول الأوروبية. كما أن انضمام تركيا سيدفع المستثمرين الأوروبيين لنقل استثماراتهم إلى تركيا التي ستكون من أكبر أسواق أوروبا (باكير، 2009: 26).

ومن الناحية السياسية، فإن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يجعلها ثاني أكبر عضو في الاتحاد من حيث عدد السكان بعد ألمانيا، مع احتمال أن تكون تركيا العضو الأول في الاتحاد خلال سنوات قليلة. وهذا التعداد يعطي تركيا عدداً أكبر من الممثلين داخل البرلمان الأوروبي ويجعلها من الأعضاء الأكثر تأثيراً فيه حيث يقوم الوزن التمثيلي لكل دولة على أساس عدد سكانها (باكير، 2009: 28).

وبعد السماح لدول مثل بلغاريا ورومانيا بالانضمام إلى الاتحاد، رغم تخلفها على المستويات السياسية والاقتصادية فإنه قد برز عامل آخر يعرقل المساعي التركية، تمثل في التهديد الثقافي، باعتبار تركيا دولة مسلمة بأغلبية مطلقة، حيث إن انضمامها يعني تحويل نحو ثمانين مليون مسلم تركي إلى مواطنين أوروبيين، وهو ما يعني الإخلال سريعا بالتركيبة الدينية للقارة. وقد عبرت دول مثل فرنسا عن خشيتها من هذا الجانب، ففي عام 2007م، عارض الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، بعد وصوله إلى السلطة، انضمام تركيا للاتحاد، بحجة أن تركيا لا تنتمي إلى أوروبا (محمود، 2014: 82).

ونتيجة للمسار المتعثر، وعلى مستوى الرأي العام، تراجعت نسبة الأتراك المؤيدين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من 74% عام 2006م إلى 47.2% عام 2012م. مع الإشارة إلى اختلاف النسبة من منطقة إلى أخرى، حيث جاءت أعلى النسب في جنوب شرق تركيا بمناطق الأكراد، وأقلها في مناطق وسط الأناضول (وكالة أنباء الأناضول، 2012/5/30).

ورغم الخلاف على مستوى مسألة الانضمام، إلا أن العلاقات استمرت في التصاعد بين الجانبين على مستويات أخرى، حيث ازدادت مستويات العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، على إثر نسب النمو المرتفعة التي بدأت تركيا بتحقيقها بعد تجاوز أزمة العام 2001م الاقتصادية. وارتفعت قيمة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي من (19,4) مليار دولار عام 2002م إلى (46.9) مليار دولار عام 2009م، و(64.1) مليار دولار عام 2010م. أما قيمة الواردات فنمت من (24.5) مليار دولار عام 2002م إلى (56.5) مليار دولار عام 2009م و(72.24) مليار دولار عام 2010م (محفوظ، 2012: 34).

وبعد تصاعد الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط منذ احتلال العراق عام 2003م ومن ثم بدء احتجاجات ما عُرف بـ "الربيع العربي"، أضيفت إلى المخاوف الأوروبية مسألة وجود حدود مشتركة لتركيا مع مناطق عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ما يؤدي إلى وضع الاتحاد الأوروبي في حال انضمامها في وجه أزمات اللاجئين بشكل مباشر. كما أدى صعود أحزاب اليمين في أوروبا مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وزيادة حضور هاجس الهوية، أي ازدياد رجحان كفة التيارات الرفضية لانضمام دولة إسلامية كبيرة مثل تركيا للاتحاد (أبو داير، 2013: 365).

إلا أنه وفي العام 2013م، حدث التحول مع قرار الاتحاد الأوروبي بإعادة تفعيل المفاوضات، وجاء القرار الأوروبي بعد أن أثبتت المفوضية الأوروبية على الإصلاحات التي نفذتها تركيا على نظامها القضائي، وعلى المستوى القانوني، إضافة إلى الجهود الهادفة إلى إنقاذ عملية السلام المتعثرة مع المقاتلين الأكراد.

وفي آذار (مارس) 2016م جاءت الاتفاقية التركية الأوروبية بشأن اللاجئين لتزيد من مستوى التقارب والتعاون بين الجانبين. ولكن العلاقات عادت للتأزم من جديد إثر محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في تموز (يوليو) عام 2016م، وما تبعها من حملات اعتقال واسعة شنتها السلطات التركية، حيث دعا الاتحاد الأوروبي، على لسان مسؤولة السياسة الخارجية، فيديريكا موغيريني في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016م، تركيا لحماية ديمقراطيتها البرلمانية واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحريات الأساسية وحقوق الجميع في محاكمة عادلة، وبما يتفق مع التزاماتها بوصفها دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي (الجزيرة نت، 2016/3/20).

وصوّت البرلمان الأوروبي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2016م على قرار غير ملزم بتعليق مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، بسبب ما رآه أنه استخدام للقوة غير المتناسبة من قبل الحكومة التركية ضد المشتبه بدعمهم للمحاولة الانقلابية. وردّ الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان في حينها بحديثه عن احتمال إجراء استفتاء على قطع مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي العام 2017م ازدادت حدة التوتر بين أنقرة والأوروبيين على خلفية التعديلات الدستورية التركية التي تبناها البرلمان التركي في نيسان (أبريل) 2017م، وما تضمنته من منح صلاحيات جديدة للرئيس. وعلى أثرها تكرر الوصف الأوروبي لأردوغان بأنه "دكتاتور". وفي السادس من تموز (يوليو) أصدر البرلمان الأوروبي توصية بتعليق مفاوضات الانضمام مع أنقرة بشكل نهائي إذا ما تم تفعيل التعديلات الدستورية التركية (القدس العربي، 2017/7/6، البرلمان الأوروبي يصدر توصية بتعليق مفاوضات الانضمام مع أنقرة). وفي هذا السياق، رفضت ألمانيا على لسان مستشارتها، أنجيلا ميركل، عام 2017م، انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ودعت إلى "الشراكة الممتازة" بدلا من العضوية الكاملة (بي بي سي، 2017/9/3).

وكرّد على هذا التعثر تقدمت تركيا في العام 2016م بطلب انضمام لمنظمة شانغهاي، التي تتزعمها روسيا والصين، كتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي ليس خيار تركيا الوحيد، كما جاء في تصريح لأردوغان (الوطن، 2016/11/20).

واستمر مسار التأزم بالتصاعد، ففي آذار (مارس) 2017م، قررت السلطات الهولندية إلغاء تجمع لحزب العدالة والتنمية في مدينة روتردام، ومنع طائرة وزير الشؤون الخارجية التركي الأسبق، مولود جاويش أوغلو، من الهبوط في مطار أمستردام لإلقاء كلمة في هذا التجمع. وعلى إثر ذلك

صب أردوغان جام غضبه على هولندا ووصفها بـ"الدولة الفاشية"، واتباع ممارسات "النازية" وهددها بعقوبات، ملمحاً إلى إغلاق أبواب تركيا في وجه الطائرات والمسؤولين الهولنديين، ومحماً هولندا مسؤولية مجزرة سربيرينيتسا التي وقعت بحق المسلمين في البوسنة عام 1995م (القدس العربي، 2017/3/15).

واستمرت حرب التصريحات والاتهامات بين الجانبين في العام 2017م، مع اتهام أردوغان قضاء الاتحاد الأوروبي بإطلاق "حملة صليبية" ضد الإسلام عبر إصدار قرار يجيز للمؤسسات حظر ارتداء الحجاب في مكان العمل. في حين اعتمد البرلمان الألماني قراراً عام 2015م يعتبر ما تم بحق الأرمن عام 1915م إبادة جماعية من قبل الدولة العثمانية (دي دبليو، 2015/4/24).

وفي عام 2018م دخت متغيرات جديدة على العلاقة بين الجانبين، مع إقدام تركيا على شراء السلاح الروسي رغم عضويتها في حلف الناتو. وعلى إثر ذلك حدثت حرب كلامية ومشادات في تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م بين أردوغان والرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون، إثر تصريحات ماكرون عن موت حلف الناتو سريراً بعد مضيّ تركيا في تلك الصفقة.

وتمثل متغير آخر في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، في اكتشافات الغاز في شرق المتوسط، وإقدام الشركات التركية على البدء بالتنقيب قبالة السواحل الشمالية لجزيرة قبرص، وهو ما قوبل بإدانة ورفض من الدول الأوروبية. ومن ثم جاءت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، لتعيد إشعال وتأجيج الأزمة المستمرة فيما يتعلق بالنزاع الحدودي بين تركيا واليونان حول الحدود البحرية في المتوسط وبحر إيجه، حيث تحيط الجزر اليونانية بالسواحل التركية بموجب ما تم إقراره.

في اتفاقية لوزان عام 1923م، واتجه الاتحاد الأوروبي إثر هذه الأزمة إلى إقرار عقوبات على تركيا (يورونيوز، 2019/11/11).

ولكن عموماً، ورغم الأزمات، استمرت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، كما وصفتها المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، في إطار الشراكة المتميزة، وعبر عن ذلك استمرار ارتفاع مستويات التبادل التجاري بين الجانبين، ففي عام 2018م، وبحسب أرقام المفوضية الأوروبية، وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى نحو (160) مليار يورو، وكان حوالي (53%) من مجموع صادرات تركيا تذهب إلى الاتحاد الأوروبي (امتلاك، 2019/4/22).

كما يبرز الاهتمام المشترك بين الجانبين على صعيد القضايا الأمنية وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا الإرهاب الدولي، الذي يشكل تحدياً مشتركاً لهما. وبالعموم، تبقى أهمية العلاقات نابعة من أهمية الموقع التركي بالنسبة لأوروبا، وبالتحديد ما يتعلق بالجغرافيا الاقتصادية لتركيا، حيث تمر أنابيب نقل الغاز القادم من بحر قزوين أو البحر المتوسط عبر تركيا إلى أوروبا. كما تبرز أهمية موقع تركيا باعتبارها أحد أكبر معابر اللاجئين القادمين من الشرق الأوسط منذ العام 2011م، وهو ما حاولت تركيا توظيفه كورقة ضغط في وجه أوروبا مراراً، مع حدوث كل أزمة وتوتر، كما حصل في تهديد أردوغان بإغراق أوروبا بالمهاجرين عند مباشرة تركيا في تنفيذ عملية "نبع السلام" ضد الأكراد شمال سوريا واعتراض الأوروبيين عليها (وكالة سبوتنيك، 2017/9/13).

تجد الدراسة أن مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي تحولت أكثر منها مسعى جاد إلى ميزان في العلاقات والمصالح بين الجانبين، بحيث يتم التقدم في مسار تحسّن العلاقات وزيادة التفاهم، بينما يتم تعليقه وعرقلته مع زيادة المشكلات، لكن أوروبا بالعموم تبقى حريصة دون ابتعاد

تركيا بالكلية عنها، وخصوصاً مع زيادة البوادر على ارتفاع مستوى العلاقات التركية مع دول منافسة مثل الصين وروسيا.

الفصل الرابع

الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية

على الصعيد الدولي

الفصل الرابع

الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيد الدولي

لم تقتصر الوظيفة التي تضطلع بإنجازها السياسة الخارجية التركية على محيطها الإقليمي، بل امتدت، بحكم الضرورة، إلى قوى فاعلة ومهمة على الصعيد الدولي، ولم تكن تركيا حديثة العهد بالاهتمام بتلك القوى، وقد تجذّر هذا الاهتمام منذ عهد سلفها الدولة العثمانية، حيث أكسبها الموقع المتوسط بين القارات الثلاث أهمية بالغة، فكانت دائماً الممر لطرق التجارة البرية والبحرية وخطوط الإسناد العسكري، ما جعلها مطمعا للقوى الدولية. ومنذ القرن التاسع عشر، ومع بروز "المسألة الشرقية"، بدأ الدور الوظيفي، مع تعامل القوى الأوروبية مع الدولة العثمانية باعتبارها حائط الصد أمام التوسع الروسي المحتمل وتقديم الإسناد لها من هذا المنطلق. وقد تطور هذا الدور لاحقاً بعد قيام الجمهورية التركية الحديثة، واتجاهها نحو التحالف مع الغرب، منذ الحرب العالمية الثانية، وخلال فترة الحرب الباردة أصبح متمثلاً بمواجهة النفوذ السوفيتي.

وبعد نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، كان ذلك يعني نهاية الدور الوظيفي الذي اقترن بتركيا خلالها، وهو ما دفع بالنخبة السياسية في تركيا للبحث عن نواظم جديدة لسياستها الخارجية على الصعيد الدولي. واستقرت السياسة الخارجية التركية على عدد من التوجهات، أبرزها استغلال حالة السيولة في التحالفات على المستوى الدولي، والاتجاه نحو إنشاء تحالفات وعلاقات متعددة مع القوى الدولية المختلفة، دون حصرها في إطار علاقات التنسيق أحياناً. وتساعد هذا التوجه تحديداً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، وبالتحديد إثر تعثّر مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. واستكمالاً لمعالجة الوظيفة المنوطة بالسياسة الخارجية التركية، سنركز على دورها حيال روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

يتناول هذا الفصل الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيد الدولي، وينقسم إلى مبحثين: الأول يتناول السياسة الخارجية التركيّة تجاه روسيا، والثاني يتناول السياسة الخارجية التركية تجاه الولايات المتحدة الأمريكيّة.

المبحث الأول

السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا

تمحورت السياسة الخارجية لتركيا تجاه روسيا طيلة فترة الحرب الباردة (1945-1991م) حول أداء دور الحاجز دون تمدد الاتحاد السوفيتي ووصوله إلى منطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، وقد ترسّخ هذا الدور من خلال عضوية تركيا في حلف "الناطو"، منذ عام 1952م. وكان هذا الدور قد برز في صيغة سابقة، خلال مرحلة الإمبراطوريتين: القيصريّة الروسيّة، والعثمانية، عندما دعمت دول فرنسا وبريطانيا بقاء الدولة العثمانية وأطالت عمرها أطول قدر ممكن للحيلولة دون تمدد روسيا على حسابها، في إطار ما عُرف خلال القرن التاسع عشر بـ"المسألة الشرقية".

ومنذ العهد الإمبراطوري، شكل الوصول إلى المياه الدافئة إحدى تطلعات السياسة الروسية، حيث تمكن الروس من ضم مناطق شاسعة إلى إمبراطوريتهم ولكنها بقيت حبيسة عن المياه والبحار الدولية، وحتى بعد الوصول إلى بحر البلطيق، ظهرت مشكلة ما عرف بـ"المياه الباردة"، حيث إن المياه في بحر البلطيق تتجمد طوال فترات الشتاء، كما أن الإمبراطورية الألمانية بعد قيامها قد أحكمت سيطرتها على مخارج بحر البلطيق، وبالتالي حرصت روسيا على التوجه نحو المياه الدافئة، فوصلت إلى البحر الأسود، لكن مخارجه بقيت تحت تحكم وإدارة الدولة العثمانية، ومن ثم خاضت معها حروباً عدة خلال القرن التاسع عشر، إلا أن فرنسا وبريطانيا قدمتا للعثمانيين الإسناد في هذه المواجهة، كما حصل في حرب القرم عام 1856م. وعندما تم توقيع اتفاقية "سايكس - بيكو" عام 1916م، خلال الحرب العالمية الأولى، كانت روسيا مشاركة فيها، وقد أعطيت حصة من أراضي الدولة العثمانية المنهارة (خولي، 2014: 7).

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت الجمهورية التركية، وريثة الدولة العثمانية، بأداء دور قريب، ولكنه جاء في صيغة جديدة، مع تبلور المواجهة والاستقطاب الدولي بين الكتلتين الشرقية والغربية، فاخترت تركيا الانحياز للغرب، ما وضعها في مواجهة طويلة سنوات تلك الحرب مع الاتحاد السوفيتي، وريث الإمبراطورية الروسية.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية عام 1991م، ونهاية الحرب الباردة، بدأت تتبلور حالة من إعادة الترتيب للتحالفات على الصعيد الدولي. وبالنسبة لتركيا كان التحول الأبرز بالنسبة لها هو فقدان الدور الذي كانت تؤديه في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وبدت علاقتها مع الدولة الروسية الوريثة للاتحاد السوفيتي ملتبسة، خصوصاً مع مرور روسيا في سنوات من الانكفاء واتجاهها نحو محاولة التقارب مع الغرب، خلال عهد الرئيس الروسي الأسبق، بوريس يلتسن (1991-1999م) (نعمة، 2016: 27).

ولكن سرعان ما بدأت ملامح وأبعاد العلاقة الجديدة بين روسيا وتركيا بالتشكل، بعد تبلور التحولات في الاستراتيجيات والسياسة الخارجية الروسية منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين الرئاسة عام 2000م. حيث سيطر على النخبة الروسية الحاكمة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين ضمن الشعور بالتطويق، والحاجة إلى كسر الطوق الذي فرضه الغرب عليها عبر أدوات مختلفة، تمثلت في مشاريع مثل نشر الدرع الصاروخية في شرق أوروبا وتوسعة حلف الناتو في شرق أوروبا، وبالتالي إغلاق مجال شرق أوروبا الذي يعتبر حيويًا وغاية في الأهمية بالنسبة للمصالح الروسية (قلعبيّة، 2016: 32).

ومن ثم بدأ الاتجاه إلى نطاقات جديدة، جنوب الاتحاد الروسي، فاتجه حلف الناتو إلى تعزيز العلاقات العسكرية مع دول في جنوب القوقاز، وخاصةً أذربيجان، وجورجيا. كما قامت

الولايات المتحدة الأمريكية بالوثوب إلى منطقة آسيا الوسطى الحساسة بالنسبة للروس وافتتحت قاعدة عسكرية في فيرغيزستان. إضافة إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية مشاريع تطوير نقل الطاقة من بحر قزوين إلى أوروبا مباشرةً عبر تركيا، بهدف انتزاع منطقة القوقاز من دائرة النفوذ الروسي (قلعبيّة، 2016: 42).

كل ذلك أدى إلى تبلور اتجاه السياسة الروسية نحو إنهاء حالة الانكفاء وضرورة التوجه نحو بناء نفوذها والتمدد في الأقاليم الحيوية المتاحة، وخصوصاً في منطقتي آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وهو ما أدى بالضرورة إلى حصول تماسٍ مع تركيا، باعتبار الإقليميين يمثلان أهمية كبيرة كذلك بالنسبة لتركيا.

ومن جهتها، كانت السياسة الخارجية التركية تتبلور باتجاه التمدد في آسيا وأفريقيا، بما في ذلك إقليم الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وذلك بالتحديد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002م. وكان أحمد داوود أوغلو، رئيس وزراء تركيا، ووزير الشؤون الخارجية التركي الأسبق، قد تولى التنظير والصياغة لسياسات حزب العدالة والتنمية الخارجية، وانطلق أوغلو في تنظيره من إدراك أنّ أوروبا لا تريد عضوية تركيا، وأنّ الفجوة معها تتسع، وأنّ الغرب عموماً يقبلها بحدود معينة، كالشراكة في حلف الناتو، ولكن ليس أكثر من ذلك. واعتبر أوغلو أنّ منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط، هما المجال الحيوي أمام الأتراك (أوغلو، 2014: 105-108).

ومن هنا برز التنافس بين الدولتين على النفوذ في آسيا الوسطى، حيث تنظر تركيا للإقليم باعتباره "عالم تركي"، تتصل به عرقياً وثقافياً. أما روسيا فتتظر له باعتباره خاصرة وحديقة خلفية

لها، يمكن أن تنتقل إلى عامل تهديد لأنها القومي في حال تمددت إليه أيّ دول منافسة أو معادية (قدورة، 2015: 43).

وبرز الشرق الأوسط باعتباره المنطقة الأسهل بالنسبة للأتراك للمراوغة والتمدد، فبدأت المساعي التركيّة تتجه نحو مد الجسور إليها. وازدادت بذلك حدّة التنافس بين الدولتين على النفوذ في إقليم الشرق الأوسط، أو "غرب آسيا" كما يسمى في الاستراتيجيات الروسية. مع بروز محاولات تركيا لبلوغ موقع القيادة على مستوى الإقليم، وهو ما تعارض بالضرورة مع روسيا التي نظرت له باعتباره مجالاً حيويّاً لها، خاصة بعد انسداد منطقة شرق أوروبا أمامها (سليم، 2012: 81).

لكن العلاقة لم تكن محصورة في إطار التنافس فقط، فمنذ عام 2010م بدأت تتعزز مستويات التعاون على مختلف الصُّعد بين تركيا وروسيا. وبالتحديد بعد زيارة الرئيس الروسي، دميتري مدفيديف، في أيار (مايو) 2010م لتركيا، التي أسفرت عن توقيع سبع عشرة اتفاقية تعاون.

وفي نهاية العام 2010م وُقعت الاتفاقية النووية بين روسيا وتركيا، التي أرسلت تركيا إثرها أكثر من مئتي طالب عام 2011م إلى روسيا لتلقي التعليم في المجال النووي. وفي نيسان (أبريل) 2018م وضع أردوغان وبوتين حجر الأساس لأول محطة نووية في تركيا بولاية مرسين جنوبي البلاد. كما وقعت روسيا وتركيا خلال زيارة مدفيديف عام 2010م على مذكرة للتعاون في مجال ضمان النقل الآمن للنفط في البحر الأسود.

وجاءت أحداث "الربيع العربي"، بداية من العام 2011م، لتبلور الخلاف بين الدولتين في توجهات السياسة الخارجية لكل منهما تجاه الإقليم. حيث رأت روسيا أن هذه الثورات خطر يهدد

بنشر الفوضى والاضطراب في منطقة الشرق الأوسط، ومؤامرة غربيّة لإعادة تشكيل المنطقة بما يتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية. في حين رأت تركيا في الثورات فرصة مواتية لدعم نفوذها في المنطقة، عبر بناء التحالفات مع الأنظمة الجديدة (حسني، 2012: 34).

وبرز الخلاف بين المواقف الروسية والتركية، تحديداً في الأزميتين: الليبية، والسورية. ففي ليبيا اعتبر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن ما حصل في ليبيا من إنهاء حكم القذافي ضربة لمصالح روسيا فيها، بعد أن جرى التوسع في تفسير قرار مجلس الأمن الدولي (1973) من حماية المدنيين إلى تحرك عسكري لإسقاط حكم القذافي. في حين اتجهت تركيا لدعم وتأييد المسار الانتقالي في ليبيا، وإقامة العلاقات والتقارب مع حكومة الوفاق الوطني منذ تشكيلها عام 2015م. في حين تزايدت المؤشرات والتقارير التي تتحدث عن اتجاه روسيا لدعم قائد الجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، في مواجهته مع حكومة الوفاق الوطني التي تدعمها تركيا، المندلعة منذ العام 2014م (فرانس24، 2019/4/9).

من ناحية أخرى، جاء الخلاف الأبرز بين روسيا وتركيا، مع تصاعد أحداث الأزمة في سوريا منذ العام 2011م، ورغبة تركيا بإسقاط النظام السوري الحليف لروسيا، ودعمها لجماعات المعارضة المسلحة. وبالتالي وقفت بشكل مباشر في تعارض مع مصالح روسيا العديدة في سوريا (نجم، 2017: 410).

وقد نظرت روسيا للصراع في سوريا باعتباره مصيرياً، حيث يعتبر الساحل السوري نافذتها الوحيدة المُنطلة على البحر المتوسط، عبر تواجد أسطولها العسكري في طرطوس. كما تخشى موسكو من التمدد الغربي أو نشوء مناطق اضطراب دائم في أقاليم حساسة ومهمة بالنسبة لها كما

هو إقليم الشرق الأوسط. ومن هنا، جاء الاستخدام الروسي المتكرر للفيتو في مجلس الأمن (كليب، 2016: 372).

إلا أن ذلك لم يحل دون استمرار التعاون بين البلدين في مجالات أخرى؛ ففي كانون الأول (ديسمبر) 2014م أعلن عن مشروع أنابيب الغاز المعروف بـ "السييل التركي" أثناء زيارة بوتين إلى تركيا، بنقل الغاز الطبيعي القادم من روسيا عبر البحر الأسود ومن ثم عبر الأراضي التركية إلى أوروبا، ليكون بديلاً عن الخط الذي يمر عبر أوكرانيا.

وعلى مستوى آخر، وفي سياق تصاعد العلاقات بين تركيا وروسيا، جاء الموقف التركي بعد الأزمة الأوكرانية عام 2014م، وما تبعها من فرض عقوبات على روسيا، برفض مجازة الدول الغربية وعدم الالتزام بالعقوبات. وإن كانت هذه الأزمة قد زادت من الحاجة الأمنية الغربية لتركيا، وعززت من أهمية التعاون العسكري والأمني معها باعتبارها إحدى دول حلف الناتو، وأنها تمثل خطاً دفاعياً في مواجهة الدولة الروسية ذات التوجهات الهجومية. وتبقى عضوية تركيا في "الناتو"، وعلاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إشكالية دائمة ومستمرة، تحول دون تطوّر العلاقات بين روسيا وتركيا إلى مستوى التحالف الاستراتيجي (Monitor, Yekaterina, Chulkovskaya, 29/11/2018).

وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2015م، طرأ متغيّر جديد في الأزمة السورية، هو التدخل الروسي العسكري المباشر في سوريا، والذي صاحبه في بداياته حادثة إسقاط تركيا للطائرة الروسية المقاتلة، فبلغت العلاقات بين روسيا وتركيا قمة التوتر، فيما عرف في حينه بـ"أزمة المقاتلة الروسية"، التي تبعها إجراءات عقابية من قبل روسيا، من قبيل تخفيض التمثيل الدبلوماسي وتجميد حركة السياح الروس باتجاه تركيا، وتخفيض حجم الاستيراد من تركيا (النجار، 2017: 88).

ولكن تسارع الأحداث والتطورات في الأزمة السوريّة، دفع باتجاه تزايد الهواجس التركية من الجغرافيا السورية، وخصوصاً مع تهديد تنظيم "داعش" لأمنها، كذلك مع تصاعد بوادر احتمال تمكن وحدات حماية الشعب الكردية من تشكيل كيان حكم ذاتي، وهي القوات التي تعتبرها تركيا مرتبطة بشكل مباشر بحزب العمال الكردستاني، وتصنفها ضمن قوائم الجماعات الإرهابية. وهنا اتجهت كل من تركيا وروسيا نحو الاتفاق بخصوص اعتبار أن استمرار الصراع في سوريا سيكون له تكاليف باهظة على المستويين السياسي والأمنيّ بالنسبة لكليهما، خاصة في ظلّ المساعي الأمريكية الهادفة لإطالة أمد الحرب وعرقلّة تحقيق أيّ تسوية سياسية، وبالتالي استنزاف جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة السوريّة. وبالتالي، بدأ الانتقال نحو التوافق بين الدولتين بخصوص الأزمة السورية، ولكنه تجاوز ذلك ليتطور ويصبح توافقاً وتقارباً على مستوى عموم العلاقات والسياسة الخارجية بين الدولتين. وذلك بدافع سعي تركيا من خلال تطوير شراكاتها الاستراتيجية مع روسيا لإحداث تحول استراتيجي على المستوى الإقليمي، بعد أن اختلفت التوازنات في الإقليم لصالح إيران وإسرائيل، وكذلك مع استمرار التوتر في علاقاتها مع أوروبا (معهد واشنطن، مثنى العبيدي، 2017/8/25).

وبالتالي، اتجهت تركيا لبناء منظومة سياسية جديدة تعزز من موقفها أمام الغرب، وهو ما تحقق من خلال تُقربها من روسيا، انطلاقاً من التوافق حول تسوية الأزمة في سوريا. وظهر توجه نحو الاتفاق بين روسيا وتركيا بهذا الخصوص، بشكل علنيّ، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا بتاريخ الخامس عشر من تموز (يوليو) عام 2016م. حيث اتهمت السلطات التركية، والرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، دولاً غربية بدعم الانقلابيين. وبالتالي، اتجهت القيادة

التركية بثبات نحو تعزيز علاقاتها مع الدول غير الغربية، وهنا دعمت موسكو عبر تصريحاتها المباشرة، الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ضد محاولة الانقلاب (صالحه، 2017: 123).

وجاء التحوّل نحو التوافق في سوريا، تحت مظلة المشاركة في مؤتمرات أستانا وسوتشي، بدايةً من مؤتمر أستانا الأول المنعقد في العاصمة الكازاخية يومي الثاني والعشرين والثالث والعشرين من شهر كانون الثاني (يناير) 2017م. وبرز في هذا المسار التفاوضي مصطلح "الدول الضامنة"، وهي روسيا، وتركيا، وإيران، والتي توافقت على ضمان تسوية الأزمة والتمسك بوحدة الأراضي السورية، للتصادم بذلك مع التوجه الأميركي نحو إنشاء كيان مستقل للكرد في شرق سوريا. ولكن، بقي الخلاف بين روسيا وتركيا حول مسألة إدلب، وإن كان يبقى خلافاً ضمن المستوى التكتيكي فقط (باكير، 2019: 4).

وتعزيزاً لمستوى التعاون، تم في عام 2016م توقيع اتفاقية جديدة لتوريد الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا (نعمة، 2016: 121). وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2018م افتتح أردوغان وبوتين في إسطنبول القسم البحري من مشروع "السيّل التركي".

وعلى إثر اكتشاف كميات الغاز الكبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وبعد بدء الشركات التركية بالتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط قبالة السواحل الشمالية لجزيرة قبرص، واعتراض الدول الأوروبية على ذلك، أعلن وزير الطاقة الروسي في آب (أغسطس) 2019م أن بلاده مستعدة للتعاون مع تركيا في التنقيب عن مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط (العربي الجديد، 2019/8/5).

وقد ترسخ التوافق بين روسيا وتركيا حول سوريا بعد التدخل التركي العسكري الثالث في شمال سوريا، في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2019م، الذي جاء تحت مسمى عملية "تبع السلام"، واستهدف الوجود الكرديّ متمثلاً بقوات سوريا الديمقراطية، حليف الولايات المتحدة والقوة التي تراهن عليها في سوريا، وهو ما لم تعترض عليه روسيا باعتباره يشكل مصلحة لها تتمثل في إعادة السيطرة على جميع الأراضي السورية ووحدها تحت سيادة الحكومة السورية. كما أشارت التقارير إلى أنه في أعقاب العملية بدأت روسيا بتسيير دوريات عسكرية في بعض مناطق النفط شمال سوريا بالتنسيق مع تركيا، وذلك حرصاً من روسيا على إبعاد مصادر النفط عن السيطرة الأمريكية، وطمعاً منها في الاستحواذ على حصة الأسد في عقود النفط في سوريا (الشرق الأوسط، 2019/12/9).

أما على مستوى التجارة والاستثمارات المتبادلة، ففي عام 1991م تم تأسيس مجلس الأعمال التركي الروسي في تركيا. وفي عام 2004م تأسس مجلس الأعمال الروسي التركي في روسيا، ويسهم المجلسان في إقامة علاقات العمل المباشرة بين الشركات الروسية والتركية. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2004 قيمة (11) مليار دولار، وفي عام 2008م وصل إلى (33.8) مليار دولار (خولي، 2014: 97). لكن في العام 2015، تراجع الحجم إلى (23.3) مليار دولار، بسبب انخفاض أسعار النفط. وفي عام 2018م ارتفع من جديد ليصل إلى نحو (26) مليار دولار. وفي آذار (مارس) 2019م صرّح وزير الخارجية التركي أن بلاده تسعى إلى رفع حجم التبادل التجاري مع روسيا إلى مئة مليار دولار. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2019م وُقعت اتفاقية لاستخدام العملات المحلية في التعاملات التجارية بين البلدين (عربي، 2019/10/8)، اتفاق تركي- روسي لتبادل العملات المحلية بالتجارة البينية). وفي عام 2017م

أعلن وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، أن حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين وصل إلى عشرين مليار دولار (روسيا اليوم، 2017/8/18). وتبرز حاجة تركيا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، بهدف تحسين فرصها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي، حيث تحرص على تعزيز قوتها الاقتصادية لزيادة الحاجة الأوروبية لها.

هذا العلاقات المشتركة بين البلدين، تم تطويرها وتعزيزها بفعل العضوية المشتركة لكليهما في منظمة "التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود". وفي تطور مهم إثر التوترات مع الاتحاد الأوروبي، طلبت تركيا في العام 2016م الانضمام بعضوية كاملة إلى منظمة شانغهاي، التي تعتبر روسيا والصين العضوين الأساسيين فيها، وتتمتع تركيا بصفة "شريك الحوار" ضمن المنظمة منذ العام 2012م، ولا تزال إجراءات منحها العضوية الكاملة قيد الإنجاز، وترى تركيا في المنظمة بديلاً عن خيار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (نجم، 2017: 493).

على مستوى القطاع السياحي، تشير إحصاءات وزارة السياحة التركية إلى أن السياح الروس هم الأكثر توافداً إلى تركيا، وذكرت الوزارة أن عدد السياح الأجانب الذين زاروا تركيا خلال الأشهر التسع الأولى من العام 2018م بلغ (32) مليون سائح، وجاء في المرتبة الأولى السياح الروس بعدد بلغ (5,120,599) سائحاً (روسيا اليوم، 2018/10/13). وفي آب (أغسطس) 2019م، اتفق البلدان على إعادة تفعيل جزئي لاتفاقية الإعفاء من التأشيرة التي تم توقيعها بينهما في أيار (مايو) 2010م.

وعلى المستوى العسكري، حدث التطور البارز في حزيران (يونيو) 2018م، مع إتمام صفقة شراء منظومة الدفاع الروسية (400S). وفي تموز (يوليو) 2019 وصلت الدفعة الأولى من

المنظومة إلى تركيا، ما تسبب بأزمة بين تركيا والولايات المتحدة، حيث اتجه الكونغرس الأمريكي في العام 2019م إلى طرح مشروع فرض عقوبات على تركيا بسبب الصفقة.

ولا بد عند الحديث عن تطور العلاقات الروسية التركية من الإشارة إلى الدراسة التي كتبها رئيس المجلس الروسي للعلاقات الدولية، أندريه كوريتينوف، ونُشرت في موقع المجلس الروسي، ولفت فيها إلى أن العلاقة الروسية التركية لها عدد من السمات التي يَرَجَّح أن تظل ثابتة في المستقبل المنظور، وحددها بأنها:

"أولاً: بقاء العلاقات بين روسيا وتركيا مهمة لكليهما. فهما جارتان تربطهما علاقات ثنائية تشمل التجارة والاستثمارات والطاقة، بالإضافة إلى التأثير المتبادل اجتماعياً وثقافياً. وعلاوة على ذلك ترى البلدان أنهما حالة أوراسية خاصة في السياسة العالمية، وتميّزهما عن الدول الأوروبية والآسيوية. لذلك فمن الصعب تخيل أن تبعد هاتان القوتان عن بعضهما وتفقدان الاهتمام بالعلاقات الثنائية.

ثانياً: سيكون هناك دائماً خليط من المصالح المشتركة التي تقود موسكو وأنقرة في التعامل مع بعضهما. وعلى سبيل المثال، تركيا عضو في حلف الناتو، لكنها قامت بشراء أنظمة الدفاع الجوي الروسية (S-400)، ويتعاون البلدان في سوريا، لكن لديهما مواقف مُتباينة من القيادة السورية الحالية في دمشق، ويهتم الروس والأتراك بالاستقرار في جنوب القوقاز، لكنهما على طرفي النقيض في المواقف.

ثالثاً: ستستمر القوى الخارجية الدولية (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، وحلف الناتو) والقوى الفاعلة الإقليمية (إيران ودول الخليج و"إسرائيل") في التأثير بعمق في العلاقات بين

روسيا وتركيا. ويمكن للاعبين الخارجيين تعزيز التقارب بين موسكو وأنقرة، ولكن يمكنهم أيضاً التفريق بينهما، وذلك بتقديم خيارات بديلة للتعاون الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي، لكلا البلدين" (ترك برس، 2018/8/3).

وهكذا، تجد الدراسة أن السياسية الخارجية التركية تجاه روسيا قد تحررت بعد نهاية الحرب الباردة من الدور الذي كان يحكمها في فترة الحرب الباردة باعتبارها حاجزا وحائط صد أمام الاتحاد السوفيتي، وأصبحت مرتبطة أكثر فأكثر بمصالح الدولتين المتبادلة. وأن العلاقة بينهما تأثرت بمتغيرات عدّة، أهمها وجود خلافات متصاعدة لكليهما مع الدول الغربية، ما دفعهما خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز العلاقات بينهما، وقد برز بشكل واضح من خلال التوافق على حل الأزمة السورية، بالتزامن مع تزايد مستويات التعاون والمشاريع المشتركة، وأهمها مشاريع مثل مشروع "السييل الأزرق" لنقل الغاز الروسي عبر تركيا.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية التركية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

يعود تاريخ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى عام 1927م، وهو تاريخ بدء تبادل السفراء والتمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وفي عام 1943م بدأت العلاقات تتجه نحو حالة التحالف بعد مشاركة تركيا في مؤتمر القاهرة المنعقد ذلك العام وإبداء الاستعداد للانحياز إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. في أعقاب الحرب، كانت تركيا إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة عام 1945م. وفي ذات الفترة بدأت استراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتي الأمريكية بالتبلور، مع الدخول في مرحلة "الحرب الباردة"، وجاء مبدأ الرئيس الأمريكي، هاري ترومان، باحتواء التمدد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد في تركيا واليونان. وبناء عليه انضمت تركيا لحلف شمال الأطلسي "الناتو" عام 1952م، لتصبح بذلك جزءاً من المنظومة الأمنية والعسكرية الغربية، وبدأت العلاقات تتجه بينهما إلى إطار التحالف الاستراتيجي، وهو ما ترسخ عام 1955م مع مشاركة تركيا في تأسيس حلف بغداد الدفاعي الموجه ضد احتمال تمدد النفوذ السوفيتي إلى المنطقة (محفوظ، 2012: 227).

فكانت العلاقات التركية الجيدة مع "إسرائيل" إحدى ركائز علاقة التحالف هذه، وقد شكّل اعتراف تركيا بـ"إسرائيل" عام 1949م، بعد أقل من عام على إعلان قيامها مفتاحاً للتقارب مع الغرب عموماً، ومع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد (النعمي، 2009: 91).

وبالرغم من حالة التحالف التي سادت طابع العلاقة بين البلدين خلال الحرب الباردة، إلا أن تلك الفترة لم تخلُ من حوادث توتر بينهما، كان أبرزها التوتر بخصوص جزيرة قبرص، بدءاً من عام 1964م، حين هددت تركيا باجتياح جزيرة قبرص، فقام الرئيس الأمريكي، ليندون جونسون،

حينها بتوجيه رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء التركي، عصمت إينونو، محذراً تركيا من استخدام القوة في الجزيرة. وفي العام 1974م، قامت تركيا بالتدخل عسكرياً في قبرص، إثر وقوع انقلاب عسكري قاده ضباط قوميون يونان في قبرص، أعلنوا نيتهم ضمّ الجزيرة رسمياً إلى اليونان. ورداً على ذلك، قامت واشنطن بحظر توريد الأسلحة إلى تركيا، ودخلت العلاقات الأمريكية التركية مرحلة من الجمود استمرت حتى عام 1980م؛ بعد انقلاب كنعان إرفين، لتعود بعدها العلاقات إلى سابق عهدها (محفوظ، 2012: 229).

وخلال عقد الثمانينيات، برز الموقف الحيادي التركي من الحرب العراقية - الإيرانية، على الرغم من قدرة تركيا على لعب دور حاسم في وقف هذه الحرب، إلا أن موقفها جاء متطابقاً مع الرؤية الأمريكية التي كانت رغبة في إطالة أمد الصراع أطول فترة ممكنة بغرض استنزاف الدولتين (النعيمي، 2009: 99).

وفي عام 1991م، تأكدت علاقة التحالف مجدداً عبر أداء تركيا دورها مع التحالف الدولي ضد العراق. إلا أن الحماية التي منحتها إدارة الرئيس الأمريكي، جورج بوش الأب، للأكراد في شمال العراق، عبر إصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بتشكيل منطقة حظر طيران شمالي العراق، تسبب في إثارة الريبة وعدم الشعور بالارتياح من قبل الجانب التركي، باعتبار أن واشنطن كانت تعزز بذلك المسلحين الأكراد (النعيمي، 2009: 122).

وبعد نهاية الحرب الباردة، إثر تفكك الاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991م، بدأت معالم مرحلة جديدة بالتشكل في أعقاب فقدان تركيا الدور الوظيفي المتمثل بالتصدي للخطر السوفيتي، وبالرغم من ذلك كان التوجه الأمريكي ينحو باتجاه استمرار حضور تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بسبب أهمية موقعها بالدرجة الأولى. ومن المنظور الأمريكي، شكّلت تركيا بحكم موقعها

الجيوسياسي المهم، قاعدة متقدمة لتحقيق المصالح الأمريكية في أقاليم وسط آسيا، والقوقاز، وعموم منطقة الشرق الأوسط (السرطان، 2013: 232).

وتعبيراً عن استمرار تمسك الولايات المتحدة بالتحالف مع تركيا، استمر الموقف الأمريكي المنحاز إلى تركيا فيما يتعلق بالأكراد والمسألة الكردية، وبالتحديد منذ تصاعد الصراع المسلح في تركيا خلال عقد الثمانينيات، ومن ثم في التسعينيات، حيث بادرت إلى تصنيف حزب العمال الكردستاني ضمن قوائم الإرهاب. كما قدمت المخابرات المركزية الأمريكية المساعدة للمخابرات التركية عام 1999م في عملية إلقاء القبض على قائد حزب العمال الكردستاني، عبدالله أوجلان (النعمي، 2013: 196).

وبالمقابل استمرت تركيا في أداء أدوار مهمة بالنسبة للولايات المتحدة على الصعيد الدولي ومن أبرزها مشاركتها ضمن القوات الدولية "إيساف" في الحرب على أفغانستان، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م.

وكذلك قدمت الولايات المتحدة لتركيا المساعدة والدعم في مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي، إلا أن تعثر هذا المسار، وبالتحديد بعد عدم شمول تركيا في عملية توسعة الاتحاد عام 2004م بسبب الفيتو اليوناني، أفقد الدعم الأمريكي قيمته (المبيضين، 2012: 199).

جاءت لحظة التحول الأبرز على صعيد العلاقات التركية الأمريكية عام 2002م، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وتراجع سلطة ونفوذ المؤسسة العسكرية مقابل تمكّن المؤسسات المدنية من حكم البلاد، إضافة إلى حمل الحزب إيديولوجيا وتوجهات إسلامية، خلافاً

للمنحى التغريبي العلماني الذي سيطر على النخب السياسية التركية منذ تأسيس الجمهورية عام 1923م، كل ذلك فرض واقعاً جديداً لم يتعامل معه الأمريكيون من قبل.

وجاء الامتحان الأول مع إعلان الولايات المتحدة شنها الحرب على العراق عام 2003م، وما واجهته حينها من مجابهة دولية ورفض للمشاركة في الحرب، ف جاء القرار التركي برفض المشاركة كذلك في الحرب، بعد تصويت البرلمان التركي بالأغلبية ضد السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في العمليات العسكرية ضد العراق، وهو ما شكّل مفاجأة للإدارة الأمريكية التي لم تعتد على مثل هذه المواقف من تركيا (نجم، 2017: 300).

وخلال العقد التالي برزت مواقف مستقلة أخرى لتركيا، ومن أبرزها الموقف من البرنامج النووي الإيراني، حيث صوت البرلمان التركي عام 2010م ضد القرار المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي، المتعلق بفرض عقوبات على إيران بسبب مساعيها النووية. وفي ذات العام جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، إلى طهران، ولقاؤه الرئيس الإيراني، أحمدني نجاد، وتأكيديه على حق إيران بتطوير برنامج نووي سلمي (الرشدان، 2016: 74).

وعلى صعيد متصل، بدأت تركيا باتخاذ مواقف أكثر استقلالية إزاء "إسرائيل" وبدأت تتجه نحو توجيه النقد لها والتنديد بأفعالها وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني، كما جاء في الكلمات المتشددة التي وجهها رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، عام 2009م للرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريز، خلال مؤتمر دافوس، عندما وصفه بـ "قاتل الأطفال". وفي العام التالي، جاءت أزمة السفينة التركية "مرمرة" التي حاولت كسر الحصار البحري المفروض على قطاع غزة، فارتكب

الإسرائيليون مجزرة وقتلوا عدداً من ركابها، وتبعها سحب للسفراء وتعليق للتعاون العسكري بين البلدين بين عامي 2010م و2013م (نجم، 2017: 288).

ترافق اتجاه السياسة التركية نحو الاستقلال مع التوجه لتحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي، فقد استطاعت تركيا تحقيق قفزات نوعية وتحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفعة، وحجزت لنفسها مكاناً في مجموعة الدول العشرين الأكبر اقتصاداً في العالم (نجم، 2017: 229). وتمكن الاقتصاد التركي من تحقيق نسب نمو مرتفعة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، كما استطاعت تركيا في عام 2013م التخلص من كامل ديونها لصندوق النقد الدولي. لتنتهي بذلك التبعية الاقتصادية كأحد الأسس التي قامت عليها العلاقات التركية الغربية (الفاضي، 2018: 131).

على الرغم من بداية توجه السياسة التركية نحو الاستقلال إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على استمرار العلاقات عند مستوى جيد بسبب أهمية موقع تركيا ودورها في الكثير من الملفات، وتأكيداً على ذلك اختار الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بعد وصوله إلى منصب الرئاسة عام 2009م، التوجه إلى تركيا في نيسان (أبريل) 2009م، وقام بإلقاء خطاب تحت قبة البرلمان التركي، متحدثاً عن النموذج التركي الذي يجمع بين الإسلام والديمقراطية والذي يجب على دول العالم الإسلامي اتباعه (Falk, 2010: 9).

إن اتباع تركيا أسلوب عمل أكثر استقلالية لا يعني رفضاً مباشراً للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل يمثل نهاية للإذعان التركي للأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط، ويظهر رغبة تركية في تنويع السياسة الخارجية التركية، وتبقى الولايات المتحدة بحاجة لتركيا لكي تلعب دوراً في سلسلة الأدوار في المنطقة الإقليمية والعربية وذلك لعدة اعتبارات جيوسياسية، واستراتيجية،

وأمنية أهمها الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية بالنسبة ل واشنطن مثل "إسرائيل"، والعراق، وسوريا، واعتبار تركيا نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة مما قد يسهم في تحسن صورة واشنطن في الشرق الأوسط وأهمية تركيا كموازن استراتيجي لإيران في المنطقة لا سيما بعد حالة الفراغ بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق (تغيان، 2011: 256).

وفي محاولة لترجمة الحرص الأمريكي على تعزيز العلاقة مع تركيا، دفعت واشنطن باتجاه تأسيس مشروع خط نقل الغاز من القوقاز عبر الأراضي التركية بهدف تجاوز الحاجة إلى الغاز القادم من روسيا، وإيجاد بديل عن الغاز القادم منها، فأعلن عن مشروع خط الغاز (تانايب) في تشرين الثاني (نوفمبر) 2011م، بهدف نقل غاز أنزيبجان المستخرج من حقول بحر قزوين إلى تركيا وأوروبا، وفي عام 2015م تم الإعلان رسمياً عن تدشين الخط (القصير، 2017: 281).

وفي العام 2011م جاءت أحداث "الربيع العربي"، وما تلاه من اضطرابات وتحول على مستوى أنظمة الحكم في الدول العربية، حيث برز التحالف التركي مع قطر، ومع الحركات الإسلامية، وبرز دور هذا التحالف باعتباره يقع في موقع المواجهة والتصدي لإيران وحلفائها، وخصوصاً في سوريا، مع الاتجاه لدعم المعارضة السورية المسلحة، ولم تتردد تركيا في تسخير العامل الجغرافي الحاسم المتمثل في حدودها الممتدة لمسافة (822) كم في سبيل عبور السلاح والمقاتلين الأجانب إلى سوريا، في سبيل تحقيق غاية إسقاط نظام الحكم السوري (نجم، 2017: 409).

كان الدور التركي في سوريا متكاملًا ومتقاطعًا مع أدوار دول مثل المملكة العربية السعودية، لكن الخلاف بين الدولتين إثر تباين الموقف من الإطاحة بحكم مرسي في مصر أسهم في حدوث الشرخ على مستوى القوى الدافعة باتجاه التغيير في سوريا (نجم، 2017: 410).

وجاءت لحظة الانعطاف في تموز (يوليو) من العام 2016م، مع وقوع محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا. وبعد التصدي للمحاولة وإفشالها، ترددت واشنطن والقوى الأوروبية في الإدانة، في حين استغل اللحظة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وكان واحداً من أوائل القادة الذين اتصلوا بأردوغان وأدانوا محاولة الانقلاب.

رأى بوتين في الانقلاب الفاشل حدثاً يمكن أن يكون بداية لخلاف متصاعد بين أنقرة وواشنطن. خصوصاً وقد ساد الاعتقاد في تركيا أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً في الانقلاب أو عرفت به مسبقاً. وكانت إقامة "فتح الله غولن" - المتهم الأول بالنسبة لأنقرة بالوقوف وراء الانقلاب - في الولايات المتحدة أحد أهم الأسباب التي ضاعفت من الشكوك التركية، خاصة بعد رفض وزارة العدل الأمريكية المطالب التركية بتسليمه إلى تركيا لمواجهة التهم. مما زاد من التباعد بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية (العربي الجديد، رامي القليوبي، 2017/7/16).

ومنذ تلك اللحظة تزايد مستوى العلاقات والاتصالات التركية مع كل من روسيا وإيران، وانعكس ذلك مباشرة على الموقف التركي من الأزمة السورية، فجاء التحول في الموقف التركي، وحدث الانتقال نحو إطار التعاون مع أعداء الولايات المتحدة: روسيا، وإيران. وهو ما تحقق عبر الالتزام التركي بمسار أستانا التفاوضي، وهو المسار الذي رفضته واشنطن ورأت فيه محاولة روسية لإزاحتها من المشهد السوري. وجاء الاندفاع التركي للتقارب مع روسيا بشكل أساسي بعد

الامتعاض من الدعم الذي تقدمه واشنطن للتنظيمات الكردية التي ترى فيها تركيا خطراً صريحاً على أمنها القومي (الحاج، 2019: 26).

وفي عام 2018م، وفي سياق التباعد بين البلدين، جاءت أزمة القس الأمريكي أندرو برانسون. وتعود بداياتها إلى اعتقال السلطات التركية للقس في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2016م، واتهامه بالتجسس وبمساعدة شبكة فتح الله غولن المتهمه بالوقوف وراء الانقلاب، وحزب العمال الكردستاني المحظور. وبقي برانسون موقوفاً مدة سنتين إلى أن صدر الحكم في الثامن عشر من تموز (يوليو) من العام 2018م عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ. وعلى إثر ذلك، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في الأول من آب (أغسطس) 2018م، فرض عقوبات على وزير العدل والداخلية التركيين، وقالت الوزارة في بيان لها: "إن العقوبات الأمريكية فرضت بطلب من الرئيس دونالد ترامب؛ رداً على اعتقال السلطات التركية القس أندرو برانسون"، لتتصاعد بذلك حدة الأزمة بين البلدين. إلا أن الأزمة اتجهت نحو الانفراج، بعد إطلاق السلطات التركية سراح برانسون في تشرين الأول (أكتوبر) من العام ذاته، ومن ثم ردت السلطات الأمريكية برفع العقوبات عن الوزراء الأتراك في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018م (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018/10/24).

استمر مسار التحسّن، مع إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في كانون الأول (ديسمبر) 2018م، انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، وهو القرار الذي قوبل بترحيب تركي، التي كانت تشعر بأن الوجود الأمريكي يوفّر دعماً للأكراد ومطالبهم الانفصالية في سوريا، قبل أن يحدث تراجع جزئي من قبل الإدارة الأمريكية وتقرر إبقاء مجموعة صغيرة (قاسم، 2019: 56).

يعود جانب مهم من أسباب التوتر والتأزم المتكرر للعلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تزايد مستويات العلاقة التركية مع أعداء ومنافسي الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً كلاً من: روسيا، والصين، وإيران، على مختلف الصعد. حيث اتجهت السياسة الخارجية التركية نحو تنويع التحالفات والعلاقات الخارجية، إلا أن ذلك تعارض مع الرؤية الأمريكية التي تريد تركيا حليفاً مخلصاً لها. وتسبب حرص تركيا للحفاظ على هذه العلاقات بوقوع الأزمات والخلافات مع الولايات المتحدة، كما حصل في العام 2018م، عندما رفضت تركيا الالتزام بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. حيث جاء تصريح وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو، في حينه صريحاً: "قد تعلن دول أخرى وقف تجارتها مع إيران، لكن تركيا لن تقطع تعاونها التجاري مع هذه الدولة. الدولة التي تفرض العقوبات لا تستطيع معاقبة الدول الأخرى التي لا تنضم إليها، العالم غير قائم على هذا المنوال، ولن يكون" (المركز العربي للبحوث والدراسات، مصطفى صلاح، 2018/11/11).

وفي عام 2018م، وخلال العام 2019م، حدثت الأزمة والتوتر الأشد بين أنقرة وواشنطن، وهي أزمة صفقة الصواريخ الدفاعية الروسية (S-400). وتعود جذورها إلى قرابة العقد، عندما جاء الرفض الأمريكي لتزويد تركيا بتقنية الصواريخ الحساسة، ضمن بطارية الدفاع الجوي "باتريوت". وفي عام 2015م، سعت تركيا إلى شراء صواريخ دفاعية صينية، ولكن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي قاموا بمنعها من ذلك. وفي نهاية المطاف، تحولت تركيا إلى روسيا طلباً للمساعدة، وهو ما قابلته الأخيرة بالترحيب، في إطار تحسّن العلاقات التركية الروسية، وانتهى الأمر إلى عقد صفقة شراء تركيا نظام الدفاع الصاروخي الروسي (S-400).

إثر ذلك، بدأ التهديد الأمريكي لتركيا بفرض العقوبات منذ آذار (مارس) 2019م، في حين استمر التمسك التركي بالصفقة المبرمة مع روسيا. وفي تموز (يوليو) 2019م، وبعد إتمام الصفقة بين تركيا وروسيا، واستلام تركيا الدفعة الأولى من المنظومة الصاروخية، صدر قرار الكونغرس الأمريكي بوقف برنامج مقاتلات (F-35) الأمريكية مع تركيا. وأكدت الإدارة الأمريكية في حينه أنه "لا يمكن لتركيا أن تجمع بين مقاتلات (F-35) الأميركية ومنظومة الدفاع الروسية؛ لأن هذا الخلط قد يؤدي إلى تجسس وكشف أسرار عسكريّة"، وجاء رد الرئيس التركي بالتلويح نحو التوجه نحو مكان آخر" في تلميح ضمني لإمكان عقد صفقات شراء طائرات "سوخوي" الروسية إذا بقيت الولايات المتحدة الأمريكية على موقفها (روسيا اليوم، 2019/8/27).

لكن الكونغرس الأمريكي عاد في كانون الأول (ديسمبر) 2019م للتهديد بفرض العقوبات على تركيا. وهو ما قابلته أنقرة بالرفض الشديد، والتهديد من جهتها بإغلاق القاعدتين الأمريكيتين على أرضها، "إنجريك"، و"كورجيك" (وكالة سبوتنيك الإخبارية، 2019/10/12).

لم يتوقف التقارب والتعاون الروسي التركي عند السلاح، وإنما جاء أيضاً في قطاع الطاقة، وبالتحديد ما يتعلق بمشروع "السييل التركي"، لنقل الغاز الروسي نحو أوروبا عبر تركيا. وهو خط أنابيب للغاز يقطع البحر الأسود إلى تركيا. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) دشّن الرئيسان، بوتين وأردوغان، الجزء البحري من المشروع. وجاء الرد الأمريكي على هذا المشروع في كانون الأول (ديسمبر) 2019م مع فرض الكونغرس الأمريكي عقوبات على مشروع السيلين، الشمالي، والتركيّ (روسيا اليوم، 2019/12/21).

متغيّر أساسي آخر، تمثل في الخلاف بين الدولتين حول الموقف من الأكراد، ويعتبر الموقف من الأكراد عموماً متغيراً وموجهاً أساسياً في العلاقة بينهما. وجاء الخلاف إثر الأزمة

السورية، فبينما تجد تركيا في أي نزوع استقلالي وانفصالي كردي، سواء في تركيا، أو على حدودها، تهديداً لكيانها ووحدتها، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية الاتجاه نحو المراهنة على الأكراد في سوريا وتقديم الدعم لهم، باعتبارهم ورقة وحليفاً تراهن عليه في الأزمة السورية، وذلك بالتحديد منذ إغاثة التحالف الدولي للأكراد في عين العرب "كوباني" أثناء حصار تنظيم "داعش" لها نهاية العام 2014م، ومن ثم تشكيل "قوات سوريا الديمقراطية" عام 2015م، المتكوّنة في معظمها من "وحدات حماية الشعب الكرديّة"، التي التزمت واشنطن بتقديم الدعم المعلن لها.

وبرز الخلاف مع سعي تركيا لإبعاد الأكراد عن الحدود السورية وإعاقة إمكان وجود اتصال جغرافي خاضع للسيادة الكردية يسمح لهم بفرض الأمر الواقع والمطالبة بكيان ذو حكم ذاتي ضمن التسويات في الأزمة السورية، بحيث يتحقق لهم ما تحقق للأكراد في العراق منذ عام 2003م وهو ما تعاملت معه تركيا باعتباره تهديداً قومياً يسهم في تحفيز نزعات انفصالية للأكراد في تركيا. ترجم الأتراك موقفهم عبر التدخل في عمليات عسكرية مباشرة في الأراضي السورية استهدفت القوات الكردية، بداية من عملية "درع الفرات" عام 2016م، ثم عملية "غصن الزيتون" عام 2018م. ومن ثم اتجهت أنقرة للتسيق مع واشنطن بخصوص التفاهم حول تحديد منطقة آمنة يتم بموجبها إبعاد الأكراد جنوباً، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية عرقلت جميع التفاهمات حول المنطقة الآمنة شمال سوريا، إدراكاً منها بالهدف التركي من ورائها بإبعاد الأكراد عن الحدود وتقليص نطاق سيطرتهم على الأرض (معهد واشنطن، 2019/3/3).

جاء الانتقال إلى الخطوة الحاسمة من قبل تركيا عبر إطلاق عملية "نبع السلام" في التاسع من تشرين الأول (أكتوبر)، والتي قوبلت بتخبط من قبل الإدارة الأميركية؛ فجاء بداية التهديد لأنقرة من المضيّ قدماً، ومن ثم أعلن البيت الأبيض النأي بالنفس وسحب القوات الأمريكية الموجودة في

المنطقة، ما اعتبر بمثابة موافقة ضمنية على العملية التركية وخذلان للحلفاء الأكراد (بي بي سي، 2019/10/8).

في حين لم يساير الكونغرس الإدارة الأمريكية في موقفها واتجه نحو رفض العملية والتهديد بفرض العقوبات. واضطرت الإدارة إثره للعودة عن قرار الانسحاب بالكامل، والإبقاء على جزء يسير من القوات، وحدد الرئيس دونالد ترامب، الهدف من القوات المتبقية بالسيطرة على مصادر النفط في شمال شرق البلدان (فرانس 24، 2019/10/22).

بعد أيام على العملية التركية، في الرابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر)، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن عقوبات شملت وزارتي الطاقة والدفاع التركيتين. واعتبرت الوزارة في بيانها أن: "الحملة العسكرية التركية عرضت المدنيين الأبرياء للخطر وزعزعت استقرار المنطقة، بما في ذلك تفويض الحملة لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية" (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2019/10/28).

في إطار المساعي من قبل الولايات المتحدة للتخفيف من حدة الخلاف، جاءت زيارة نائب الرئيس الأمريكي، مايك بنس، إلى تركيا، ولقائه مع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ليعلن الطرفان بعدها عن اتفاق على وقف مؤقت لإطلاق النار في شمال سوريا، مقابل انسحاب قوات سوريا الديمقراطية من المنطقة التي تعتزم تركيا إقامة المنطقة الآمنة فيها (وكالة أنباء الأناضول، 2019/10/17).

بالرغم من ذلك، استمر امتعاض الكونغرس من تركيا وخطوتها، وأصبح المشرعون في واشنطن في حالة أكثر مناهضةً من أي وقت لتركيا. وهو ما تمت ترجمته في نهاية شهر تشرين

الأول (أكتوبر) 2019م، عبر إقرار الكونغرس بالأغلبية، قانوناً يعترف بإبادة الأرمن من قبل الدولة العثمانية. وهو ما رفضته أنقرة، وعلى إثره هدد أردوغان بإقرار اعتراف تركي بإبادة الهنود الحمر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، تأكيداً منه على اتجاه العلاقة التركية الأمريكية نحو النديّة والتعامل بالمثل، ونهاية عهد التبعية السالف (روسيا اليوم، 2019/12/16).

كذلك، زاد من حدة الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في العام 2019م، تصاعد الخلافات حول مصادر الغاز المكتشفة شرق البحر الأبيض المتوسط، والشروع بتفاهمات تحديد المناطق الاستثمارية في أعالي البحر المتوسط بين الدول ذات السواحل المتوسطية، وخصوصاً بعد شروع الشركات التركية، في أيار (مايو) 2019م، باستخراج الغاز قبالة سواحل قبرص الشمالية، التي تعتبرها تركيا دولة مستقلة ذات سيادة، وهو ما رفضته بشكل قاطع ومباشر قبرص واليونان ومن ثم أكدت على رفضه عدة دول أوروبية (العرب اللندنية، 2019/5/7).

جاء الموقف الأمريكي إزاء الخلافات حول الغاز في المتوسط عبر زيارة وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، إلى اليونان، غريمة تركيا، في تشرين الأول (أكتوبر) 2019م، وإعلانه من أثينا التأكيد على ضرورة تعزيز التحالف العسكري والأمني مع اليونان في شرق المتوسط، في تلميح ضمني إلى الانحياز الأمريكي إلى جانب اليونان وقبرص. ومتابعة على ذلك، جاء قرار الكونغرس الأمريكي في كانون الأول (ديسمبر) 2019م، برفع حظر التسلّح عن قبرص المفروض منذ عام 1987م. وبالتالي، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية على مسافة واحدة من الأطراف في الأزمة القبرصية المندلعة منذ عام 1974م. وقاد جهود رفع الحظر عضواً مجلس الشيوخ الأمريكي، الديمقراطي روبرت مينينديز، والجمهوري ماركو روبيو، اللذان قالاً إنهما يريدان أيضاً "تشجيع التعاون المتنامي بين قبرص واليونان وإسرائيل" (مونتي كارلو الدولية، 2019/12/18).

لكن حدوث التوترات والأزمات بين البلدين لم يمنع من استمرار العلاقات الاقتصادية بينهما في النمو، ووفقاً لإحصاءات مكتب الممثل التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ إجمالي التجارة مع تركيا في عام 2016م ما يقدر بنحو (22.4) مليار دولار أمريكي، في حين بلغ الاستثمار الأمريكي في تركيا (3.1) مليار دولار أمريكي في نفس العام. وفي عام 2018م تجاوز حجم التبادل حاجز الـ (25) مليار دولار. وفي عام 2019م، أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عن عزم بلاده رفع التبادل التجاري مع الولايات المتحدة إلى مستوى مئة مليار دولار (روسيا اليوم، 2019/9/7).

تخلص الدراسة إلى أن هناك متغيرات عدّة توجّه وتحكم طبيعة السياسة الخارجية التركية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، فخلال فترة الحرب الباردة كان الحاكم هو الدور التركي في مواجهة الخطر السوفيتي، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تراجع هذا الدور، وخصوصاً خلال حقبة الرئيس الروسي بورييس يلتسن، قبل أن يعود ليكتسب قيمة جديدة مع إعادة توجيهه نحو روسيا بعد تزايد الطموحات الخارجية الروسية كما ظهر في التدخل الروسي العسكري المباشر في كل من جورجيا (2008م) وأوكرانيا (2014م) وسوريا (2015م)، ومع ذلك فإن هذا الدور لم يرق إلى الدرجة التي كان عليها في فترة الحرب الباردة، وكثيراً ما تراجع أمام متغيرات واعتبارات ومصالح أخرى.

بالإضافة إلى متغير العلاقة مع روسيا، تبرز القضية الكردية باعتبارها أحد أهم المتغيرات المتحركة في السياسة الخارجية لتركيا إزاء الروايات المتحدة، حيث تعتبر أنقرة هذه المسألة المعيار الأساس؛ إذ هي ترى في القضية الكردية تهديداً وجودياً لكيانها، في حين لم تمنع الولايات المتحدة

من الاتجاه نحو إقامة تحالف مع المقاتلين الأكراد باعتبارهم ورقة تراهن عليها في الصراع السوري، وهو ما أدى إلى تأزم العلاقات التركية الأمريكية.

وعلى الرغم من تزايد حدّة التوترات في العلاقات بين البلدين، إلا أنها لا تتطور لتبلغ حالة العداء، إذ يبقى كلاهما حريصاً على عدم التخلي عن الآخر، وهو ما يعكسه استمرار النمو في العلاقات الاقتصادية، وكذلك استمرار عضوية تركيا في حلف الناتو. وفي حين تتجه أنقرة باتجاه تنويع علاقاتها وتحالفاتها، وإقامتها على أساس نديّ، تبقى الولايات المتحدة مدركة لأهمية تركيا، ذات الحجم الاقتصادي الكبير عالمياً، وذات التأثير السياسي المهم في العديد من الملفات الإقليمية والدولية.

الفصل الخامس
الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة

بحكم موقعها المتوسط بين قارات العالم القديم الثلاث (أوروبا، وآسيا، وأفريقيا)، كانت تركيا دائماً عنصراً أساسياً في حسابات الدول الكبرى. وبعد مرارة تجربة الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، ونتيجة مغريات عدّة قدمت لها من القوى الغربية، اختارت تركيا الحياد في بداية الحرب العالمية الثانية، قبل أن تختار الانحياز إلى معسكر الحلفاء في أعقاب الحرب، مع انضمامها لحلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1952م، وهو ما جاء في حينه متوافقاً مع الاستراتيجية والرؤية الأمريكية، التي تبلورت في عهد الرئيس هاري ترومان، وجاءت تحت مسمى "الاحتواء"، وهدفت لاحتواء وصدّ التمدد والنفوذ السوفيتي، لتكتسب تركيا بذلك دوراً وظيفياً تمثّل في صدّ الاتحاد السوفيتي عن التمدد نحو منطقة "الشرق الأوسط". وكان الموقع الجغرافي المجاور للاتحاد السوفيتي سبباً أساسياً في ارتباط تركيا بهذا الدور الوظيفي.

وكان اختيار تركيا الانضمام للمحور الغربي يعني التزامها بمواقف سياسية محددة على المستوى الدولي، وتحديداً الوقوف إلى جانب الكتلة الغربية في القضايا الدولية، وذلك في فترة تصاعدت فيها حركات التحرر وعدم الانحياز حول العالم، وهو ما يعني عزل تركيا وتراجع علاقاتها مع معظم دول العالم باستثناء كتلة دول حلف الأطلسي وحلفائها. وهو ما تسبب بالحدّ من فعالية أدوارها وسياستها الخارجية على المستويات الإقليمية والدولية.

وكانت اللحظة الفارقة على مستوى الإدراك الاستراتيجي التركي هي الأزمة القبرصية عام 1974م، وما رافقها من تدخل عسكري تركي، وما تبعها من مقاطعة دولية لتركيا، تأكّدت في عدم

إقدام أيّ دولة - سوى تركيا - على الاعتراف بدولة "قبرص الشماليّة". وإثر ذلك، بدأ الإدراك التركيّ يتبلور بأنّ العزلة التركيّة كانت نتيجة طبيعيّة لسياستها المتبعة منذ بداية الحرب الباردة، حيث كانت منصرفة طيلة عقدين عن تعزيز العلاقات مع مختلف الدول حول العالم، بفعل حصر سياستها في خيار تثبيت تحالفها مع المعسكر الغربي. وهنا، بدأ التخطيط الاستراتيجي التركي يتجه نحو ضرورة إعادة تأسيس العلاقات والصلات مع نطاقات جديدة، وفي مقدمة ذلك، الأقاليم التي تملك معها صلات وروابط عرقية وتاريخية؛ أيّ العالمين التركيّ (آسيا الوسطى)، والإسلامي، وذلك في سبيل بناء سياسة تركيّة فاعلة ومؤثرة على المستويات الإقليمية والدولية.

تبلورت القناعة التركيّة، كما عبر عنها أحمد داوود أوغلو، في كتابه "العمق الاستراتيجي"، بأن تركيا لن تتمكن من دعم وضعها على المستويين الدولي والإقليمي، وتعزيز تأثيرها السياسي في الألفيّة الجديدة إلا إذا دمجت إمكانياتها الجيوسياسية والجيواقتصادية وتراكمها التاريخي من خلال سياسة خارجية جديدة فعالة. وهو ما تجسّد في سياسة تركيا الجديدة منذ استلام حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002م، والتي تميّزت بالتوجه نحو بناء صلات ومد نفوذ تركيا وتعزيز مكانتها باعتبارها دولة رائدة وقائدة في أقاليم وقارات جديدة، وتحديدًا في "الشرق الأوسط"، وقارتيّ آسيا وأفريقيا.

وكان أوغلو قد طرح ركيزة أساسية في أطروحته، تمثلت في ما عرف باستراتيجية "تصفير المشكلات"، وهو ما تبدى في السياسة الخارجية التركية، منذ التسعينيات من القرن الماضي، حين اتجهت تركيا لتعزيز ممارستها لأدوار الوساطة، وسعيها لتفعيل محادثات السلام والتطبيع مع دول الجوار، كما بدا في التوجّه التركي نحو تحسين العلاقات مع كل من أرمينيا واليونان، وكذلك استضافة المحادثات السرية بين سوريا وإسرائيل، وعلى المستوى الداخلي، التوجه نحو معالجة

قضية الأكراد عبر تفعيل المزيد من سياسات الاحتواء للمكوّن الكردي من خلال القنوات الديمقراطية، والتراجع عن التعريف القوميّ للدولة.

إلا أن تسارع الأحداث والتحوّلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديداً، دفع باتجاه تجاوز السياسة الخارجية التركية لاستراتيجية "تصفير المشكلات"، وذلك مع الاندفاع نحو استثمار اللحظة، والتوجّه نحو المزيد من التدخلات المباشرة، بما في ذلك التدخلات العسكريّة، المباشرة وغير المباشرة، كما ظهر في الأزمتين السورية والليبية.

وكان للجغرافيا من جديد دور أساسي في تمكين تركيا من ممارسة أدوار ووظائف متجددة، وتحديدًا على المستوى الإقليمي، وذلك لمجاورتها المباشرة لمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ومكانها موقعها - مع اندلاع الأزمات في المنطقة العربية، بداية من احتلال العراق عام 2003م، إلى اندلاع حركات الاحتجاج عام 2011م وما تلاها من تحوّلات داخل الدول العربيّة - من ممارسة أدوار مهمة وتدخلات مباشرة فيها. وقد حاولت تركيا الاستفادة من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، وما أدت إليه من تحجيم قدرات إيران على التأثير وممارسة التدخلات في منطقة الشرق الأوسط، فحاولت الاستفادة من ذلك ولعب دور الدولة القائد في المجال العربي وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط تحديداً، مستفيدة من حالة الفراغ وشغل هذا الموقع.

ثانياً: الاستنتاجات

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة والفرضية التي تضمنتها، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. كان للتحوّلات على المستوى الدولي، وتحديدًا متغيّر نهاية الحرب الباردة، وبالتالي نهاية التحالفات الجامدة، الأثر الأكبر في دفع السياسة التركيّة باتجاه التحوّل وتجديد أدوارها؛ وذلك مع إدراك صانع القرار أن الاستمرار بمنطق تحالفات الحرب الباردة، سيفقد السياسة التركيّة فعاليتها ويؤدي إلى خسارتها ساحات التأثير الدولي.
2. إن اتجاه تركيا نحو بناء علاقات جديدة بعيداً عن المحور الغربي، لم يعنِ الاتجاه نحو علاقة نزاع وعداء وقطيعة معه، وإنما كان اتجاهاً نحو تنويع العلاقات والتحالفات بما يضمن تحقيق سياسة خارجيّة تركيّة فعّالة.
3. بالرغم من تزايد مستويات التقارب التركيّ مع دول منافسة للغرب، مثل إيران وروسيا، إلا أن العلاقات معها ظلّت ضمن أطر التقارب والتعاون، ولم يكن بالإمكان تطوّرها وارتقاؤها إلى درجة الحلف الاستراتيجي، وذلك عائد بالأساس إلى استمرار تركيا ضمن تموضعات استراتيجية مناقضة، وتحديدًا عضويتها في حلف "الناتو".
4. العلاقة والسياسة الخارجية التركية إزاء "إسرائيل" اتسمت بالتذبذب، وذلك بحسب الفترة الزمنية وما تشهده من متغيرات على صعيد المعطيات الداخلية والخارجية لكل من البلدين، لكنها تمتاز بالتوافق عموماً على الصعيد التحالفات الدولية، والتي تتجسد بعضوية تركيا بحلف الناتو، في حين أن العلاقات تشهد توتراً أكبر على مستوى التحالفات والتوجهات الإقليمية، كما يظهر في علاقة تركيا الجيدة مع إيران، مقابل علاقة "إسرائيل" بقبرص واليونان.

5. رغم تعرُّ مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلا أن أوروبا بالعموم تبقى حريصة على عدم ابتعاد تركيا بالكلية عنها؛ وخصوصاً مع زيادة البوادر على ارتفاع مستوى العلاقات التركية مع دول منافسة مثل الصين وروسيا، وهو ما أدركته تركيا، وحاولت التأكيد عليه واستثماره، كما في تقديمها طلب العضوية في منظمة "شانغهاي" عام 2016م.

6. السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا تحررت بعد نهاية الحرب الباردة من الدور الذي كان يحكمها باعتبارها حاجزا أمامها، وأصبحت مرتبطة بمتغيرات جديدة، أهمها مصالح الدولتين المتبادلة، والخلافات المتصاعدة لكليهما مع الدول الغربية، ما دفعهما خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز العلاقات بينهما، وهو ما برز بشكل واضح من خلال التوافق على حل الأزمة السورية، وكذلك في مشاريع التعاون المشتركة، مثل مشروع "السييل الأزرق" لنقل الغاز الروسي عبر تركيا.

7. شكَّلت التحولات في السياسة التركية تحديات كبيرة للسياسة الأمريكية، التي اعتادت على رؤية تركيا من خلال منظور حلف "الناتو" والأمن الأوروبي. حيث بدأت السياسة الخارجية التركية بممارسة أدوار جديدة تسبب قلقاً للولايات المتحدة وتحديداً فيما يتعلق بسعيها لزيادة دورها وتأثيرها والانتقال إلى موقع الريادة و"الدولة القائد" على مستوى الإقليم، وتناقضها بذلك في الكثير من الأحيان مع المواقف الأمريكية من الأزمات في المنطقة، كما حصل في الموقف من الأكراد في سوريا، وكذلك خلافاتها المتكررة مع السياسة والمواقف الإسرائيلية، إضافة إلى اتجاهها نحو تعزيز العلاقات مع دول غريمة مثل روسيا وإيران.

ثالثاً: التوصيات

1. ضرورة إدراك صانع القرار العربي لطبيعة التحوّلات في الدور والسياسة التركية الخارجيّة، وخصوصاً على المستوى الإقليمي، وحيال المنطقة العربية تحديداً، والاستجابة لها عبر تأسيس قنوات خاصّة من هيئات ومبادرات ومنظمات إقليمية، بما يضمن تحقيق المصالح العربية بالدرجة الأولى.
2. ضرورة تعزيز مؤسسات التعاون الإقليمي، على مستوى إقليم "الشرق الأوسط"؛ بما يضمن تحقيق أكبر قدر من المصالح المشتركة، وتعزيز مستويات الاعتماد المتبادل بين دول الإقليم، بما يحقق أكبر قدر من التعاون السلمي ويبعد المنطقة عن الأزمات والحروب.
3. ضرورة الاستفادة عربياً من المواقف التركية المتغيرة على الصعيد الدولي والإقليمي، وخصوصاً الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وتوظيف ذلك لخدمة القضايا العربية على الصعيد الدولي، وفي مقدمتها القضية العربية الفلسطينية.
4. الدفع على الصعيد الدولي باتجاه تأسيس علاقات دولية أكثر توازناً، قائمة على أساس التكافؤ والتعاون الدولي المشترك، لا على أسس الهيمنة وعدم التكافؤ بين الدول، بما يكرس التفاوت بينها.
5. المزيد من الالتفات من قبل الباحثين العرب لدراسة التحوّلات في الأدوار الإقليمية والدولية، والسياسة الخارجية التركية، على المستويين الإقليمي والدولي، وخصوصاً تجاه المنطقة العربية، حيث لا تزال هذه المساحة دون المستوى المطلوب من البحث والإنتاج العلمي، ومن ثم نشر الإنتاجات على أوسع نطاق، وذلك بما يعزز من وعي صناع القرار، والرأي العام بالسياسة التركية، بعيداً عن الخطابات الدعائيّة المهيمنة، وبما يضمن تحقيق استجابة وتفاعل عربيّ أفضل تجاهها.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

ابن منظور، محمد بن مكرم (2005). لسان العرب. لبنان - بيروت: دار صادر.

ثانياً: المراجع العربية

أبو النصر، فضيل (2001). الإنسان العالمي؛ العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل. لبنان - بيروت: دار البيان للنشر.

أبو داير، رائد مصباح (2013). استراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل. لبنان - بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.

أبو دية، سعد (1990). عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية. لبنان - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد، أحمد يوسف (1996). الصراعات العربية - العربية (1945-1989)؛ دراسة استطلاعية. الطبعة الثانية. لبنان - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أوغلو، أحمد داود (2014). العمق الاستراتيجي. ترجمة محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل. الطبعة الثالثة. قطر - الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

باكير، علي حسن (2019). مسار أستانة: الدول الضامنة ومسارات التسوية السورية. قطر - الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

باكير، علي حسن، وآخرون (2009). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. قطر - الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

بالستغراف، روبرت، ودورتي، جيمس (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. الطبعة الأولى. الكويت - الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

الجحيشي، فراس (2015). التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

- حميد، محمد طالب (2016). السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي. مصر - القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- خماش، رنا (2010). العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- خولي، معمر فيصل (2014). العلاقات التركية - الروسية؛ من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل. قطر - الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الرشدان، عبد الفتاح (2016). تركيا والبرنامج النووي الإيراني؛ حدود الاتفاق والاختلاف. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الزعتري، أحمد (2017). العلاقات التركية الإسرائيلية (2002-2016). لبنان - بيروت: الزيتونة للدراسات.
- سليم، السيد محمد (1984). تحليل السياسة الخارجية. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: دار بروفيشنال للإعلام والنشر.
- سليم، محمد السيد (2012). الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الاستراتيجي. في: "الحوار العربي-التركي بين الماضي والحاضر". الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث.
- نور الدين، محمد. تركيا والعرب تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات.
- صالحه، سمير (2017). تركيا والعالم بعد 15 تموز / يوليو 2016. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- صبري، إسماعيل (2013). السياسة الخارجية؛ الأصول النظرية والتطبيقات العملية. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- الضيبي، ميثاق بيات (2011). السياسة الأمريكية تجاه (إسرائيل) في عهد إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

عدوان، أركان (2019). العلاقات السورية - التركية؛ المحددات والقضايا. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.

عقراوي، منهل، والجبوري، فراس، والدليمي، محمد (2015). العلاقات التركية - الإيرانية 1923 - 2003؛ دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

غريبي، محمد ياس خضير (2010). الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010). الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الفاضي، جمال خالد (2018). التغير في النظام السياسي التركي - وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الخليج.

فهمي، عبد القادر محمد (2010). نظرية السياسة الخارجية. الطبعة الأولى. العراق - أربيل: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.

القاسم، باسم (2019). الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011-2018. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: مركز الزيتونة للدراسات.

القصير، ماهر بن إبراهيم (2017). المشروع الأوروبي من الإقليمية إلى الدولية. الطبعة الثانية. بريطانيا - لندن: إي كتب.

قلعجية، وسيم خليل (2016). روسيا الأوراسية؛ زمن الرئيس فلاديمير بوتين. لبنان - بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

كرامر، هاينتس، (2001). تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد. ترجمة فاضل جتكر. السعودية - الرياض: مكتبة العبيكان.

كليب، سامي (2016). الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية. لبنان - بيروت: دار الفارابي.

لارابي، ستيفان، وعلي رضا، نادر (2013). العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً. الطبعة الأولى. الولايات المتحدة الأمريكية - كاليفورنيا: معهد راند لسياسات الدفاع الوطني.

- المبيضين، مخد (2012). الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة. الأردن - عمّان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- محفوظ، عقيل سعيد (2012). السياسة الخارجية التركية؛ الاستمرارية - التغيير. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- النجار، هشام (2017). سوريا والتحويلات الكبرى؛ مشكلات الوطن ومستقبل العرب. مصر - القاهرة: سما للنشر والتوزيع.
- نجم، أحمد مشعان (2017). مكانة تركيا الدولية. الأردن - عمّان: أمجد للنشر والتوزيع.
- نعمة، كاظم (2016). روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة؛ فرص وتحديات. قطر - الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- النعيمي، أحمد نوري (2009). السياسة الخارجية. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- النعيمي، أحمد نوري (2009). العلاقات العراقية - التركية؛ الواقع والمستقبل. الأردن - عمّان: دار زهران للنشر.
- النعيمي، أحمد نوري (2013). الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- نوفل، أحمد سعيد، وآخرون (2016). أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي. الأردن - عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

المراجع الأجنبية

Kirişci, Kemal (2009). **The transformation of Turkish foreign policy: The rise of the trading state.** U.S - Washington: Brookings Institution.

Larrabee, Stephen, and Lesser, Ian (2003). **Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty.** U.S - Washington: Rand Institution.

Slaughter, Anne-Marie (2004). **A New World Order.** First edition. U.S - Princeton: Princeton University Press.

Tucci, Natalie (2013). **The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East.**

ثالثاً: الدوريات

العربية

السرطان، صايل فلاح (2011). أثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي. **مجلة المنارة.** المجلد: 7. العدد: 2. الأردن - المفرق: جامعة آل البيت.

ليثيم، ف. (2010). تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط. **مجلة المفكر.** العدد: 2010-5. ص: 209-224. الجزائر - بسكرة: جامعة جامعة محمد خضير.

الحاج، سعيد (2019). العلاقات التركية الإيرانية وتأثيرها على الشرق الأوسط. **مجلة دراسات شرق أوسطية.** العدد (89). ص: 15-31.

الكفارنة، أحمد عارف ارحيل (2018). الخيارات الاستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً. **مجلة دراسات.** العدد: 2018-4. المجلد: 45. ص: 221-237. الأردن - عمان: الجامعة الأردنية.

الأجنبية

Holsti, Kal (1970). National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. **International Studies Quarterly.** Vol. 14, No.3,

(November1970). P.233-309. U.S - Connecticut: International Studies Association.

رابعاً: رسائل الماجستير

سبع، عبدالكريم (2016). رسالة ماجستير غير منشورة "الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط". الجزائر - بسكرة: جامعة محمد خضير.

صوفية بو علي، ووفاء طولبية (2016). رسالة ماجستير غير منشورة "الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة". الجزائر - تبسة: جامعة العربي التبسي.

فول، مراد. (2010). أطروحة دكتوراه "العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014". (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية).

الفاق، علا زكي داود (2015). رسالة ماجستير غير منشورة "دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية". الأردن - عمان: جامعة الشرق الأوسط.

محمود، حيدر جاسم محمد (2014). رسالة ماجستير غير منشورة "واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها". الأردن - عمان: جامعة الشرق الأوسط.

خامساً: المراجع الإلكترونية

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مايكل آيزنشتات وسونر جاغابتاي، 2019/3/3، "منطقة آمنة" تركية في سوريا: الآفاق والتداعيات على السياسية. تاريخ الزيارة: 2020/1/3.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/>

المركز العربي للبحوث والدراسات، مصطفى صلاح، 2018/11/11، تقارب حذر.. تركيا والموقف من العقوبات الأمريكية على طهران. تاريخ الزيارة: 2020/1/3.

<http://www.acrseg.org/>

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مثنى العبيدي، 2017/8/25، الملف السوري بين روسيا وتركيا.. مسيرة من الافتراق والالتقاء. تاريخ الزيارة: 2020/1/3.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/>

الميادين، ليلي نقولا، 2017/9/25، الاستراتيجية الإسرائيلية: من عقيدة الأطراف إلى اختراق القلب. تاريخ الزيارة: 2019/12/18.

<http://www.almayadeen.net/>

روسيا اليوم، 2019/9/7، تركيا والولايات المتحدة تبحثان رفع التبادل التجاري حتى مئة مليار دولار. تاريخ الزيارة: 2019/12/22.

<https://arabic.rt.com/>

مونتي كارلو الدولية، 2019/12/18، في صفقة لتركيا: الكونغرس الأمريكي يرفع الحظر على تزويد قبرص بالسلاح. تاريخ الزيارة: 2019/12/25.

<https://www.mc-doualiya.com/>

العرب اللندنية، 2019/5/7، تركيا تغامر بالتقريب عن الغاز قبالة سواحل قبرص. تاريخ الزيارة: 2019/12/19.

<https://alarab.co.uk/>

روسيا اليوم، 2019/12/16، أردوغان يهدد أمريكا بالاعتراف بـ"الإبادة الجماعية للهنود". تاريخ الزيارة: 2019/12/19.

<https://arabic.rt.com/>

العربي الجديد، 2019/11/18، مساعٍ لزيادة حجم التجارة بين تركيا وإيران إلى 30 مليار دولار. تاريخ الزيارة: 2019/12/20.

<https://www.alaraby.co.uk/>

وكالة أنباء الأناضول، 2019/10/17، "بنس" و"بومبيو" يغادران تركيا. تاريخ الزيارة: 2020/1/3.

<https://www.aa.com.tr/ar>

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2019/10/28، عملية نبع السلام بين القوة والدبلوماسية. تاريخ الزيارة: 2020/1/3.

<https://fikercenter.com/>

فرانس 24، 2019/10/22، ترامب يعلن بقاء عدد "محدود" من القوات الأمريكية بسوريا قرب حدود الأردن وإسرائيل وحقول النفط. تاريخ الزيارة: 2019/12/8.

<https://www.france24.com/ar/>

بي بي سي، 2019/10/8، انسحاب القوات الأمريكية من سوريا: الأكراد السوريون يبحثون إجراء محادثات مع الحكومة بعد قرار ترامب. تاريخ الزيارة: 2019/12/21.

<https://www.bbc.com/arabic>

روسيا اليوم، 2019/12/21، الخزانة الأمريكية: عقوباتنا ضد السيّئين الشمالي والتركي دخلت حيز التنفيذ. تاريخ الزيارة: 2019/12/26

<https://arabic.rt.com/>

بي بي سي، 2019/1/29، القواعد العسكرية التركية في إقليم كردستان العراق وأهدافها. تاريخ الزيارة: 2019/12/19.

<https://www.bbc.com/arabic>

منتدى الشرق، 2016/8/23، عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في تركيا من الهجمات المتقطعة إلى المنهجة. تاريخ الزيارة: 2019/12/26.

<https://research.sharqforum.org/>

دي دبليو، 2019/12/20، مأزق تركيا؛ بين ثمن إرضاء موسكو والخوف من عقوبات واشنطن. تاريخ الزيارة: 2019/12/14.

<https://www.dw.com/ar>

فرانس24، 2010/4/7، أردوغان يعتبر "إسرائيل" الخطر الرئيسي على السلام في الشرق الأوسط.
تاريخ الزيارة: 2019/12/12.

<https://www.france24.com/ar/>

العربية، 2019/9/13، تقرير استخباراتي إسرائيلي وراء توتر علاقة تركيا وحماس. تاريخ الزيارة:
2019/12/23.

<https://www.alarabiya.net/>

الحرّة، 2013/8/20، "إسرائيل" تصف تصريحات أردوغان حول مصر بـ "العبثية". تاريخ الزيارة:
2019/12/7.

<https://www.alhurra.com/>

صحيفة زمان التركية، 2019/3/13، التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" يتخطى أربعة مليارات.
تاريخ الزيارة: 2019/12/3.

<https://www.zamanarabic.com/>

عربي21، 2014/2/3، "إسرائيل" تعرض عشرين مليوناً تعويضاً لضحايا "مرمرة". تاريخ الزيارة:
2019/12/19.

<https://arabi21.com/>

فرانس24، 2016/8/20، البرلمان التركي يصادق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد عقد
اتفاق المصالحة. تاريخ الزيارة: 2019/12/13.

<https://www.france24.com/ar/>

وكالة أنباء الأناضول، 2017/12/12، بمشاركة 16 زعيماً.. إسطنبول تستضيف قمة التعاون
الإسلامي غداً. تاريخ الزيارة: 2019/12/17.

<https://www.aa.com.tr/ar>

روسيا اليوم، 2019/10/6، واشنطن توسّع تواجدها العسكري في اليونان. تاريخ الزيارة:
2019/12/20.

<https://arabic.rt.com/>

الجزيرة، 2019/10/30، الكونغرس يتبنى قرارا يتهم تركيا بـ"إبادة" الأرمن وأنقرة ترد. تاريخ الزيارة:
2019/12/29.

<https://www.aljazeera.net/>

وكالة أنباء الأناضول، 2012/5/30، تراجع رغبة الأتراك في عضوية الاتحاد الأوروبي. تاريخ
الزيارة: 2019/12/23.

<https://www.aa.com.tr/ar>

الجزيرة نت، 2016/3/20، مضامين الاتفاق الأوروبي التركي بشأن اللاجئين. تاريخ الزيارة:
2019/12/16.

<https://www.aljazeera.net/>

القدس العربي، 2017/7/6، البرلمان الأوروبي يصدر توصية بتعليق مفاوضات الانضمام مع
أنقرة. تاريخ الزيارة: 2019/12/8.

<https://www.alquds.co.uk/>

بي بي سي، 2017/9/3، ميركل: لا مكان لتركيا في الاتحاد الأوروبي. تاريخ الزيارة:
2019/12/11.

<https://www.bbc.com/arabic>

الوطن، 2016/11/20، أردوغان: الاتحاد الأوروبي ليس خيار تركيا الوحيد. تاريخ الزيارة:
2019/12/27.

<https://www.elwatannews.com/>

القدس العربي، 2017/3/15، أردوغان يتهم هولندا بقتل أكثر من ثمانية آلاف مسلم. تاريخ الزيارة: 2019/12/4.

<https://www.alquds.co.uk/>

دي دبليو، 2015/4/24، البرلمان الألماني يعتبر قتل الأرمن "إبادة جماعية". تاريخ الزيارة: 2019/12/25.

<https://www.dw.com/ar>

يورونيوز، 2019/11/11، الاتحاد الأوروبي يقترب من فرض عقوبات على تركيا لتتقيها عن الغاز في المياه القبرصية. تاريخ الزيارة: 2019/12/15.

<https://arabic.euronews.com/>

امتلاك، 2019/4/22، فائض الاقتصاد التركي من التجارة مع أوروبا بالأرقام. تاريخ الزيارة: 2020/1/3

<https://www.imtilak.net/>

وكالة سبوتنيك، 2017/9/13، أردوغان يهدد أوروبا: سنغرقكم باللاجئين السوريين. تاريخ الزيارة: 2019/12/4.

<https://arabic.sputniknews.com/>

فرانس24، 2019/4/9، روسيا تراهن على حفتر في الكواليس حفاظاً على مصالحها في ليبيا. تاريخ الزيارة: 2019/12/7.

<https://www.france24.com/ar/>

العربي الجديد، 2019/8/5، روسيا: مستعدون للتعاون مع تركيا لاستكشاف الطاقة شرق المتوسط. تاريخ الزيارة: 2019/12/9.

<https://www.alaraby.co.uk/>

الشرق الأوسط، 2019/12/9، الصراع على النفط السوري.. لروسيا النصيب الأكبر والولايات المتحدة تسيطر عبر وكلاء. تاريخ الزيارة: 2019/12/23.

<https://aawsat.com/>

عربي21، 2019/10/8، اتفاق تركي- روسي لتبادل العملات المحلية بالتجارة البينية. تاريخ الزيارة: 2019/12/17.

<https://arabi21.com/>

روسيا اليوم، 2017/8/18، عشرون مليار دولار الاستثمارات المتبادلة بين روسيا وتركيا. تاريخ الزيارة: 2019/12/9.

<https://arabic.rt.com/>

روسيا اليوم، 2018/10/13، السياح الروس الأكثر توافداً إلى تركيا. تاريخ الزيارة: 2019/12/27.

<https://arabic.rt.com/>

ترك برس، 2018/8/3، دراسة روسية: العلاقات بين روسيا وتركيا تحتاج إلى عمق استراتيجي أقوى. تاريخ الزيارة: 2019/12/15.

<http://www.turkpress.co/>

العربي الجديد، رامي القليوبي، 2017/7/16، محاولة الانقلاب التركية... بوابة تقارب بين أنقرة وموسكو. تاريخ الزيارة: 2020/1/2.

<https://www.alaraby.co.uk/>

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018/10/24، مستقبل العلاقة بين واشنطن وأنقرة بعد إطلاق القسّ الأمريكي. تاريخ الزيارة: 2019/12/21.

<https://fikercenter.com/>

روسيا اليوم، 2019/8/27، أردوغان بيدي اهتماما بشراء مقاتلات سوخوي - 57. تاريخ الزيارة:
2020/1/1.

<https://arabic.rt.com/>

وكالة سبوتنيك الإخبارية، 2019/10/12، أمريكا تلوح بعقوبات وتركيا تهدد بإغلاق إنجريك..
إلى أين سيصل الصدام بين واشنطن وأنقرة؟. تاريخ الزيارة: 2019/12/18.

<https://arabic.sputniknews.com/>

Monitor, Yekaterina Chulkovskaya, 29/11/2018, **Can Turkey mediate
Russian-Ukrainian conflict on the Black Sea?**
تاريخ الزيارة :
7/12/2019.

<https://www.al-monitor.com/pulse/home.html>

Ministry of foreign affairs, 18/9/2019, **Turkey-Iran Economic and
Commercial Relations.**

<http://www.mfa.gov.tr/default.en.mfa>